

الموقع من ديسمبر 2018 حتى الآن



Menu ☰



En إنصل بنا عن الشبكة فيديو حملات حصاد اليوم سجين رأي الحقوق بلدان تقارير بيانات

## أحدث الموضوعات

- » فيديو | عمرو أديب: زيارة بن سلمان لمصر ليس لها علاقة بقضية خاشقجي.. وهناك رغبة قوية لحصاره إعلاميا وسياسيا
- » حصاد اليوم الإثنين 26 نوفمبر 2018
- » فيديو توفيق عكاشة: أنا يعرف أعمل كل حاجة إلا "التطيل".. وسقوط الدولة يعني دمار الشعب
- » حصاد اليوم الاحد 25 نوفمبر 2018
- » حصاد اليوم الخميس 22 نوفمبر 2018

## المعركة لم تنته .. الانترنت والحكومات العربية



### مقدمة

هذا التقرير قد لا تقرأه على موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، فموقع الشبكة العربية محجوب في مصر، بالطبع ليس وحده بل ضمن مئات المواقع التي تم حجبها دون إبداء أسباب ودون إعلان ودون قرار قضائي ودون رد أي مسؤول على عشرات الصحفيين والمؤسسات الحقوقية والصحفية التي طلبت ابلاغهم بأسباب حجب هذه المواقع.

لكنك تقرأ هذا التقرير لأن الأفكار لها أجنحة، والكلمة والرأي يذهبان إلى مدى أبعد من خيال من يحجب أو يصادر.

كان عدد مستخدمي فيس بوك في العالم العربي في سنة 2009 نحو 12 مليون، وفي فبراير 2017 وصل إلى نحو 130 مليون مستخدم، أي أكثر من 10 أضعاف في أقل من 10 سنوات.

يستحق شباب الثورات العربية الشكر من "مارك زوكربيرج" وإدارة فيس بوك، لأن الثورات العربية عادت بالخير والنمو الهائل لمستخدمي الانترنت عموما و مستخدم فيس بوك بشكل خاص في العالم.

بعض المواطنين في مصر والعراق يهتمون ب فيس بوك ويرغبون في الاشتراك به، لكنهم لا يهتمون بالانترنت! لا يعلمون الرابط بينهما.

وتستحق شبكة الانترنت الشكر من الشباب والجمهور العربي فيعد الهجوم الحاد على الثورات العربية، عاد الانترنت ليحتضن نضالهم مرة أخرى من أجل الديمقراطية.

فالمعركة لم تنتهي بعد، الشباب العربي والانترنت متمسكين بالديمقراطية من جانب، في مواجهة الحكومات العربية والإعلام التقليدي "أو أغلبه" المتمسكين بالاستبداد من جانب آخر.

أغلب قضايا الرأي وملاحقة المنتقدين في العالم العربي، أصبحت بسبب نشر مقالة على موقع على الانترنت، أو بوست على فيس بوك، أو تغريدة على تويتر.

ولا يمكن إغفال الجانب الانتقامي في هذه الملاحقات والقضايا ، فالانترنت يختلف تماما عن الصحافة والإعلام التقليدي، لأن الرقابة والملاحقة تأتي بعد النشر، لردع وتخويف الآخرين، مستقبلا !

على عكس الإعلام التقليدي الذي يمكن مصادره قبل النشر أو أثناءه.

في هذا التقرير "السادس" للشبكة العربية عن الانترنت في العالم العربي، والذي اخترنا له عنوان " المعركة لم تنتهي .. الإنترنت والحكومات العربية"نطرح إحصائيات عن أعداد مستخدمي الانترنت، نرصد التطورات التشريعية المتعلقة بالانترنت والنشر الإلكتروني، نماذج من حالات الملاحقة والانتهاكات .

كيف صدر هذا التقرير ؟

### المنهجية

قمنا بعمل لقاءات، رجعنا للمواقع الرسمية، عدنا إلى تقاريرنا السابقة "خمسة تقارير" رصدنا حالات الملاحقة والانتهاكات والحجب والمصادرة، قرأنا تقارير المؤسسات التقنية والإعلامية المتخصصة، أجرينا حسابات دقيقة تعتمد على الإحصائيات، طالعنا التقارير والمواقع الأممية.

استغرق إنجاز هذا التقرير 25 شهرا، وهو يغطي الفترة من يناير 2015 حتى فبراير 2017.

### النتائج :

- الهجوم الاكثر حدة في العالم العربي هو الهجوم على حرية التعبير، لكن المقاومة والإصرار الأشد هو على ممارسة حق التعبير .
- المعركة لم تنتهي، التجارة الإلكترونية في العالم العربي ضعيفة وهامشية.
- الانترنت في العالم العربي وسيلة للتعبير عن الرأي والسياسة والنقد والتواصل الاجتماعي، هذه قناعة لدى الجمهور الأوسع من مستخدمي الانترنت.
- تراجع هائل لحرية استخدام الانترنت في مصر يدل عليه أعداد هائلة من قضايا الرأي والملاحقات وظاهرة حجب المواقع
- تراجع أقل حدة لكنه يمثل انتكاسة لحرية التعبير في تونس.
- تستمر السعودية في صداره الدول المعادية لحرية استخدام الانترنت
- الانترنت اختار التوجه للمغرب ليساعد نشطاء حراك الريف وتسليط الضوء على ظروفهم الاجتماعية والقمع الذي تواجههم الدولة به، ليصبح الحراك الأهم والأطول عربيا منذ فترة طويلة.
- قطر تصدى مرهقة الهجوم والحصار الذي تمارسه السعودية ومصر والامارات والبحرين، معركة تظل برأسها على الانترنت، ولا يبدو نهاية قريبة لها.
- الصراع الأهم على الانترنت ليس بين الحكومات وبعضها البعض، الصراع الأشد بين الحكومات والمواطنين، بين من يسيطر ويملك ضد صاحب الحق الذي لم يعد لديه شيء ليخسره ، ربما سوى أغلاله.

### مؤشر حرية الانترنت ، عربيا

#### الدرجة من مائة

الترتيب	الدولة	الدرجة
1	تونس	70
2	فلسطين	70

3	العراق	65
4	المغرب	65
5	ليبيا	60
6	الامارات	55
7	عُمان	55
8	موريتانيا	55
9	الأردن	55
10	الكويت	55
11	لبنان	55
12	قطر	55
13	مصر	50
14	الجزائر	50
15	اليمن	40
16	البحرين	35
17	الصومال	30
18	السعودية	25
19	السودان	25

### معايير تقييم حرية الانترنت:

- ملائمة أسعار الخدمة
- البنية الاساسية لقطاع الاتصالات
- مطابقة القوانين للمعايير الاساسية لحرية التعبير
- احترام حرية التعبير وحق تداول المعلومات على ارض الواقع
- حجب المواقع
- اعتقال وملاحقة اصحاب الراي على الانترنت
- نوع المحاكمة في قضايا الانترنت
- الخصوصية والحماية
- تحفيز ودعم المحتوى العربي
- الالتزام الايجابي بتسهيل الوصول الشامل للانترنت

### الأردن

#### نظرة عامة

تعد المملكة الأردنية واحدة من أكثر البلدان العربية التي ينمو فيها الإنترنت بشكل متسارع، كما هو الحال بالنسبة للصحافة الإلكترونية التي تزداد بشكل كبير في المملكة، وهو أيضا من أول البلاد العربية التي وضعت تشريع لتنظيم تداول المعلومات، لكنه جاء مقيدا بدرجة كبيرة، وقد تمكن المدونين ونشطاء الإنترنت في الأردن من أن يكون لهم صوت مسموع في جميع أرجاء العالم العربي، الأمر الذي قابلته السلطات الأردنية بالقمع والتضييق والملاحقة الأمنية والقضائية للنشطاء ومستخدمى الإنترنت، مستخدمة في ذلك تشريعات مخالفة للدستور الأردني الذي كفل الحق في حرية التعبير.

وعلى الرغم من أن عدد مواطني الأردن لا يتجاوز 6,9 مليون مواطن، إلا أن المقيمين في الأردن تجاوز عددهم 9 مليون نسمة، نظرا للأعداد الهائلة من اللاجئين، سيما من سوريا والعراق، مما انعكس بدوره على التوسع في أعداد مستخدمي الإنترنت، وكذلك ملاحظتهم.

فالحكومة الأردنية لم تكنفي سياسات حجب المواقع في السنوات الماضية، إنما توسعت بشكل كبير في ملاحقة المستخدمين أمنياً وخصائياً، فتدوينة علي شبكات التواصل الاجتماعي فيس بوك أو تغريدة على تويتر أو مقال لصحيفة إلكترونية، قادراً على اقتياد صاحبه ليس فقط للمحاكمة أمام قاضيه الطبيعي، ولكن أمام محكمة أمن الدولة العسكرية كحال علاء ملكاوي أو باسم الراويذة أو طارق خوري، أو قد يكون مصيره الحبس لسنة ونصف مثله مثل زكي بن ارشيد الذي قضى في السجن عام ونصف لانتقاده دولة الإمارات، والتهم جاهزة "إطالة اللسان أو تقويض نظام الحكم، أو تعكير صفو العلاقة مع دول شقيقة" أو حتي تلك التهم مجتمعة وغيرها من التهم التي تحويها قوانين المملكة.

#### قطاع الاتصالات والإنترنت

ثلاث شركات تقدم خدمات الاتصالات والإنترنت في الأردن وهي شركات "زين، وأورنج، وأمنية" بجانب شركة "فرندي" أول مشغل خدمة موبايل الافتراضية "MVNO" والتي تعمل منذ عام 2014 في الأردن.

و يتراوح حجم مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأردن ما بين 12 - 14% من الناتج المحلي، وتنشط في السوق الأردنية نحو 540 شركة لتقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فيما وصلت نسبة مستخدمي الهاتف المحمول في الأردن لنحو 160% من عدد السكان في عام 2016 حيث وصل عدد مستخدمي الهاتف المحمول في الأردن الي نحو 14 مليون مستخدم، موزعين على الشركات الثلاثة "زين، أمنية، أورنج" بالإضافة لشركة فرندي الجديدة.

وفما ظل استخدام الهاتف الثابت في المملكة الأردنية دون تغير يذكر، حيث وصل عدد مستخدميه بنوعيه التجاري والمنزلي لنحو 370 ألف مستخدم.

فقد ففز عدد مشتركي الإنترنت بدرجة كبيرة بداية من عام 2015 حتى نهاية عام 2016، ليلعب نحو 7,5 مليون مستخدم، بعدما كان يبلغ 5,7 في بداية 2015، بنسبة زيادة نحو 40% خلال عامين.

#### حجب خدمات المكالمات عبر الإنترنت

تشكو شركات الاتصالات في الأردن دائماً من استخدام التقنيات التي توفر ما يسمى بالخدمات الفوقية (Over the Top Services, OTTs)، وهي التطبيقات التي تقدم خدمات الرسائل النصية أو المكالمات الهاتفية باستخدام الإنترنت، وتري الشركات ان تلك التقنيات تؤثر علي ارباحها بشكل كبير، بسبب لجوء المستخدمين اليها بدلاً من اجراء المكالمات الهاتفية العادية من شبكتها، دون النظر الي ما حققته من ارباح كبيرة نظير استخدام خدمات الإنترنت عبر شبكات 3G و4G الخاصة بها.

وحاولت شركات الاتصالات فرض رسوم اضافية علي استخدام تلك التطبيقات الا ان هيئة قطاع الاتصالات قد تدخلت وقامت بمنعها.

## البيئة القانونية المنظمة لقطاع الاتصالات

لم تشهد البيئة القانونية في الأردن تغيرات تذكر في الفترة التي يغطيها هذا التقرير، فقطاع الاتصالات في المملكة تنظمه قوانين "الاتصالات" و"الخدمات البريدية" و"المعاملات الإلكترونية" و"المنافسة" وقانون توظيف موارد تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الحكومية. فضلا عن قانون جرائم أنظمة المعلومات المفيد بشكل كبير لحرية استخدام الإنترنت لاحتوائه على مواد فضفاضة تسهل من ملاحقة المستخدمين جنائياً

كما يعاني مستخدمي الإنترنت في الأردن من استخدام السلطات الأردنية لقانون الإرهاب والعقوبات فضلاً عن قانون الصحافة والمطبوعات لملاحقة حرية التعبير عبر شبكة الإنترنت.

فقانوني العقوبات والإرهاب قد ساهما بقدر كبير في محاكمة العديد من نشطاء الإنترنت أمام محاكم امن الدولة العسكرية بهم مثل اطالة اللسان او تفويض نظام الحكم أو تعكير صفو العلاقة مع بلدان شقيقة.

## التجسس على مستخدمي الإنترنت

الأردن واحدة من البلدان العربية التي كشفت تقارير وتحقيقات سبترين لاب عن شراءها برمجيات تجسس لتتبع النشطاء السياسيين وتعاملها مع شركات التجسس مثل "BlueCoat،FinFisher،HackingTeam"، وكانت الأردن واحدة من أكثر البلدان في المنطقة العربية الغنية بالخوادم التي تتيح التجسس على مواطنيها وذلك من خلال الخرائط التي تظهرها سبترين لاب التي تجد فيها ان السعودية ولبنان والمغرب والأمارات وعمان والبحرين بجانب الأردن هي اكثر البلدان العربية التي تشتري برمجيات التجسس على مواطنيها.

## الشبكات الاجتماعية

التضييق على وسائل الإعلام التقليدية وفرض السلطات الأردنية قبضتها عليه ومراقبة الصحف الإلكترونية بشكل مستمر ، جعل مستخدمي الإنترنت في المملكة يلجئون للشبكات الاجتماعية لاستخدامها كمنصات إعلامية بديلة وتعد الأردن واحدة من أكثر البلدان في العالم توسعا في استخدام الشبكات الاجتماعية ، حيث شهد زيادة هائلة في عدد مستخدمي الشبكات الاجتماعية حيث بلغت نحو 5,6 مليون مستخدم، ويأتي فيس بوك في صدارة الشبكات الاجتماعية في الأردن بحوالي 5,2 مليون مستخدم في حين يقدر عدد مستخدمي تويتر بنحو 400 ألف مستخدم في نهاية عام 2016، أي أنه شهد زيادة بنحو 70 % عما كان عليه عدد المستخدمين في بداية عام 2015.

## حجب المواقع

باتت الحكومة الأردنية تستخدم حجب المواقع الإلكترونية بشكل منهجي لمحاصرة حرية استخدام شبكة الإنترنت وبموجب قانون المطبوعات والنشر وبعد تعديلات عام 2012 لم تعد سلطة حجب المواقع مقتصرة على المدعي العام، و إنما أضيف له مدير هيئة الإعلام.

فضلاً عن استخدام محافظ عمان لنص بعض المواد القانونية المطاطية لإصدار قرارات بحجب المواقع، ومثال على ذلك قائمة حجب اصدها محافظ عمان في عام 2016 ضد شركات توفر خدمة النفاذ لقواعد بيانات قضائية ومالية [1] مثل شركات "كريف والمفتس وسر وسفطاس وعدالة" قبل ان يتم رفع الحجب عنها وبصدر بيان من وزارة الاتصالات يقول ان رفع الحجب جاء بعدما تبين أن تلك المواقع تعمل بصفة قانونية. كما قامت الحكومة الأردنية في يوم 9 أغسطس 2016 قامت هيئة الإعلام الأردنية بحجب موقع "عمان نت <http://ar.ammannet.net>" الإلكتروني بزعم انه غير مملوك كلياً لملك اردني، قبل ان تقوم برفع الحجب عنه في يوم 18 أغسطس بعد 9 أيام من حجبه.

## الملاحقات الأمنية والقضائية

في عامي 2015 و2016 تعرض حوالي 30 صحفي ومواطن [2] ونشط من مستخدمي شبكة الإنترنت في الأردن للملاحقة بسبب كتابتهم على شبكات التواصل الاجتماعي، وكان من أبرز الأمثلة علي ملاحقة مستخدمي الإنترنت في الأردن :

### علاء ملكاوي

"بقي المواطن يصارع الحياة من أجل لقمة عيش مغمّسة بالذل، ولهذا قرر أحرار الوطن اليوم الخميس للخروج للميادين" هذا ما كتبه الناشط علاء ملكاوي علي صفحته علي الفيس بوك، وادي الي قيام أجهزة الأمن باعتقال الناشط علاء ملكاوي في يوم 31 يوليو، قبل ان يطلق سراحه بكفالة مالية بعد احتجازه حوالي 15 يوماً، ثم يعاد اعتقاله مرة في شهر اكتوبر والتحقيق معه لساعات بسبب كتابته علي موقع فيس بوك وإحاطته للمدعي العام.

### باسم الروابدة

في شهر مايو 2015 أصدرت محكمة أمن الدولة حكمها المخفف بالسجن 5 أشهر ضد الناشط باسم الروابدة بعد تعديل التهمة الموجهة إليه من "التحريض علي مناهضة نظام الحكم" الي "إطالة اللسان" وذلك بعدما كتب تدوينه قال فيها «لقد عكّر الشعب الأردني اليوم صفو العلاقة الشخصية بين الملك و السيسى #قله\_هلا»

## الإمارات

### نظرة عامة

تسعى الإمارات العربية المتحدة لأن تصبح نموذجاً متفرداً في الشرق الأوسط. حيث تحاول أن تصبح سويسرا الشرق، وأن تأخذ موقعا اقتصاديا بارزا في استثمارات العالم، وتصبح الأكثر أمنا بسبب وجود مصالح متعددة دولية بداخلها، كما تسعى لأن تكون لاعبا رئيسيا في المنطقة، لذا فقد وقفت حائرة بين الكفاءة الغربية التي وجب عليها الالتزام بها، وبين شروط الحرية والديمقراطية المصاحبة بالضرورة لهذه الكفاءة.

اتخذت الإمارات قرارا يبدو أن العالم أجمع يساعدها عليه، فقد قررت أن تجمع بين الكفاءة الغربية والديكتاتورية العربية.

إذ أن الإمارات وهي الأعلى كفاءة قاطية بين الدول العربية في تقديم خدمة الإنترنت، شأنها في ذلك شأن كل الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين، وهي الأعلى في استخدام الشبكة العنكبوتية بين الدول العربية. وهي تقدم الخدمة الأفضل بين الدول العربية، كما أنها تحتل مكانة متقدمة في القوائم العالمية. فهي أيضا تصدر القوائم العالمية بمراكز متقدمة في انتهاكات حقوق الإنسان، والاعتقال التعسفي، والمحاكمات على خلفية التعبير عن الرأي سواء بنشر مقالات أو بنشر منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي.

هناك تقارير عدة حول انتهاكات حقوق الإنسان داخل الإمارات، لكن لا توجد أية تعات لهذه التقارير، من حيث اتخاذ

مواقف حقيقية أو إدانة قوية سواء من قبل ما يسمى بدول العالم الأول أو العالم العربي ، ذلك أن المصالح المتشابهة بين الإمارات واستثمارات ومصالح اقتصادية لأغلب دول العالم، تجعل الحديث أو الإدانة لظاهرة سجناء الرأي أو الضمير ، أمر صعب.

### قطاع الاتصالات والإنترنت

تجاوز تعداد السكان في الإمارات العربية المتحدة 9,2 ملايين مقيم ، و يستخدم الإنترنت منهم نحو 8.5 مليون مستخدم ، بينهم نحو 7 مليون مستخدم لموقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، ونحو 2,5 مليون مستخدم لتويتر.

ومع وجود أكثر من 206 جنسية مقيمة في الإمارات العربية المتحدة، من العاملين الوافدين الذين يرغبون في التواصل مع ذويهم من الدول الأخرى، فإن شبكات التواصل الاجتماعي ومواقع الإنترنت تعج بنصائح مختلفة للمقيمين في الإمارات عن كيفية فتح المواقع المحجوبة في الإمارات مثل مواقع سكايب والفاير والتانجو وغيرها .

كما يعطي القانون في دولة الإمارات الحق للشرطة بملاحقة كل من يستخدم تطبيقات (VPN) وهي تطبيقات محجوبة في الإمارات العربية المتحدة.

### التنصت وانتهاك الخصوصية

وحيث تضيق الإمارات على خدمات الاتصال الصوتي مثل سكايب وفاير واتساب وغيرهم، فإنها تعطي حق تقديم هذه الخدمات فقط للشركتين المرخص لهما بتقديم تلك الخدمات. وهما مؤسسة الإمارات للاتصالات (اتصالات) وشركة الإمارات للخدمات المتكاملة (دو) ، وهو الأمر الذي أثار الشكوك حول دور هاتين الشركتين في التنصت على المستخدمين.

ويبدو أن دولة الإمارات غير مهتمة بنفي تهمة التنصت على المواطنين والمستخدمين، وقد برر بعض المسئولين ذلك بأنه إجراء لحماية الأمن القومي، لكنه من الملفت أن تقريراً بريطانيا ورد فيه أن الإمارات تستعين بفريق عمل إسرائيلي لتأسيس شبكة تنصت واسعة تطل كل المقيمين بالإمارات العربية المتحدة. وهو أمر لم تنفيه أو تؤكد الحكومة الاماراتية ، كعادتها.

### الشبكات الاجتماعية

كما ذكرنا، فهناك ما يقرب من 83 بالمئة من سكان الإمارات يتفاعلون على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، إلا أن المنتديات في الإمارات العربية المتحدة نشطة ، كما هو الحال في أغلب دول الخليج، وإن بدرجة أقل من سلطنة عمان ، وقد تم القبض على عدة نشطاء من خلال تتبعهم عبر المنتديات.

### البيئة القانونية المنظمة لقطاع الاتصالات

في يناير 2016 ، أقرت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في المجلس الوطني الاتحادي تعديلات قانونية على القانون الاتحادي رقم 5 الصادر سنة 2012 ، الخاص بالجرائم المعلوماتية، غلظت بموجبه عقوبة مرتكبي تلك الجرائم لتصبح جنابة بدلاً من جنحة، ويفضي ذلك إلى تغيير في العقوبة لتصبح السجن المؤقت بدلاً من الحبس، كما ضاعفت الغرامة لما يراوح بين 500 ألف إلى مليوني درهم ، كما ينص القانون على محاكمة كل من يقوم بنشر معلومات أو بيانات مغلوبة هدفها المس من الأمن العام أو صورة الإمارات العربية المتحدة في الداخل أو في الخارج.

دون تحديد ماهية الأمن العام أو أي صورة يتم المساس بها للدولة!!.

وقد تضمن القانون نحو 9 مواد تتضمن السجن والغرامة لجرائم فضفاضة، مثل إفشاء أو نشر أو نسخ بيانات أو معلومات مغلوبة أو إباحية أو تمس من المقدرات أو النظام أو مؤسسات الدولة ، وصولاً إلى عقوبات السجن على جريمة القذف على وسائل التواصل الاجتماعي ونظم البيانات، مع تشديد العقوبة إذا نالت شخص موظف بصدده ادانته لمهامه.

### الملاحقات الأمنية والقضائية

#### الدكتور ناصر غيث:

اعتقلت قوات الأمن بملابس مدنية الدكتور بن غيث في أمانة أبو ظبي وقاموا بتفتيش منزله ومصادرة أغراضه الشخصية بما في ذلك وحدات الذاكرة الإلكترونية الخاصة به. واحتجز معززل عن العالم الخارجي حتى عرضه على غرفة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا في أبو ظبي في 4 أبريل 2016، وعندها أخطر المحكمة بتعرضه للتعذيب والضرب في الاعتقال والحرمان من النوم لمدة تصل إلى أسبوع.

وتشمل الاتهامات ضد الدكتور بن غيث في القضية الحالية، تهمة "ارتكاب عمل عدائي ضد دولة أجنبية"، في إشارة إلى تصريحات أدلى بها على حسابه الخاص على تويتر حول السلطات والنظام القضائي في مصر. وأنهم أيضاً بتهمة "نشر معلومات كاذبة من أجل تشويه سمعة ومكانة الدولة وأحدى مؤسساتها" والتي تتعلق بتصريحات أخرى أدلى بها على حسابه الخاص على تويتر مدعياً أنهم لم يخطوا بمحاكمة عادلة كجزء من قضية "الإمارات 5".

#### أحمد منصور:

أحمد منصور، هو أحد المبادرين بعريضة الثالث من مارس عام 2011 التي دعت إلى إصلاح ديمقراطي في الإمارات العربية المتحدة. فتم حبسه بعد ذلك إثر ذلك مع أربعة آخرين بعد نقاش على منتدى UAEHewar.net الإلكتروني، وقد أصبحت قضيتهم معروفة لاحقاً باسم مجموعة "الإمارات 5". واتهم بإهانة القيادة الإماراتية علناً وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات، حيث أفرج عنه بعفو رئاسي بعد يوم واحد من إصدار الحكم عليه، وذلك بعد أن قضى ما يقرب من ثمانية أشهر في الحجز.

تم اعتقاله مرة أخرى في مارس 2017 ، وأصبح أهم سجين رأي إماراتي نظراً لدوره وشهرته كمدافع حقوقي بارز.

#### تيسير النجار:

أثناء سفر تيسير النجار " وهو مواطن وصحفي أردني مقيم ويعمل في الإمارات " إلى الأردن ، في نهاية عام 2015 ، تم منعه من السفر ، واحتجازه ، بزعم إهانة حكام الإمارات ومصر على حسابه على موقع فيس بوك ، عام 2014 ، أثناء الغارات الإسرائيلية على غزة.

احتجز تيسير النجار نحو عامين ، وسط غضب واسع بين الصحفيين الأردنيين و المدافعين عن حرية الصحافة في المنطقة العربية.

و بسبب هذا المنشور على فيس بوك (رسالة إلى بعض الصحفيين والكتاب الذين لا تعجبهم المقاومة في غزة: لا يوجد حقان أبداً في قضية واحدة، إنما هو حق واحد، وهو المقاومة الغزية، وما عداها فهو باطل كإسرائيل والإمارات والسياسي

تم الحكم على التجار بالسجن 3 سنوات ودفع غرامة بقيمة 500 ألف درهم، قضى منها سنتين بالسجن، وما زال ينتظر استرداد حريته.

## البحرين

### نظرة عامة

بات المناخ العام في البحرين شبه مغلق بمساعدة جارتها السعودية وبالاعتماد على أجهزة أمن تورطت في انتهاكات جادة لحقوق الإنسان، مثل التعذيب والقتل دون محاسبة، ولم يسلم مستخدمو الإنترنت من الملاحقة والأحكام القاسية بمساعدة جهاز قضاء غير مستقل - كثير من القضاة من دول عربية تنفقد للقضاء المستقل - أصدر مئات الأحكام بالسجن لسنوات لمجرد كتابة 140 حرف على موقع تويتر، أو منشور على فيس بوك أو المشاركة في بيان يطالب باحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وفي حربها على الإنترنت فرضت السلطات البحرينية قيوداً شديدة على مستخدميه لا تتوقف عند حد ملاحقتهم أمنياً وقضائياً وسجنهم لسنوات، مثل الحقوقي البارز نبيل رجب الذي يقبع في سجون البحرين بسبب تعريده على حسابه الشخصي بموقع تويتر، ولكن أيضاً فرضت رقابة شديدة على استخدام الشبكات الاجتماعية وبرامج وتقنيات الاتصال، ومع سيطرتها على الصحف الإلكترونية الموجودة في الداخل تحاول أن تفرض سيطرة على الصحف الإلكترونية التي تعمل من خارج البلاد من خلال شركات العلاقات العامة التي تتبعها عن طريق إجراءات مالية، فضلاً عن سياسة حجب المواقع.

و تقوم البحرين بالتحقيق مع سجناء بسبب تدوينات تنشر على حسابات تحمل أسماءهم على الشبكات الاجتماعية كما حدث مع الشيخ علي سلمان واحد من أبرز المعارضين ورئيس أكبر جمعية سياسية في البلاد والقابع في سجون البحرين.

### قطاع الاتصالات والإنترنت

البحرين حالها كحال جيرانها في الوقت الذي تسعى فيه للتضييق على حرية استخدام الإنترنت كهامش بديل للتعبير، فهي تسعى دائماً لتنمية قطاع الاتصالات والإنترنت بهدف الاستفادة منه اقتصادياً.

ففي نهاية عام 2015 وقعت شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية "بتلكو" اتفاقية شراكة جديدة مع شركة الاتصالات التركية "ترك تليكوم" بهدف توسيع تواجد الأولي خارج حدود البحرين وتعزيز خدماتها.

كما يحتوي السوق المحلي في البحرين على حوالي 400 شركة متخصصة في تقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وحتى نهاية عام 2015 بلغت نسبة مساهمة قطاع الاتصالات حوالي 7% من إجمالي الناتج المحلي.

واستمر النمو الهائل في استخدام خدمات الهاتف المحمول، فوصل عدد مستخدمي الهاتف المحمول لحوالي 2.8 مليون مشترك في الربع الأول من عام 2016، مقارنة بـ 2.5 مليون مشترك حتى نهاية عام 2015 و 2.33 حتى نهاية عام 2014.

بينما وصل عدد مستخدمي النطاق العريض "Broadband" بـ 2.04 مليون مستخدم بنسبة تقدر بحوالي 145% من إجمالي عدد السكان، مقارنة بـ 2 مليون في نهاية عام 2015 و 1.7 مليون بنهاية عام 2014.

وقد استمر النمو الهائل في عدد مستخدمي الإنترنت في البحرين، حيث وصل عددهم لنحو 1.4 مليون مستخدم أي بنسبة تقدر بحوالي 95% من إجمالي عدد السكان، مقارنة بحوالي 1.3 مليون حتى يناير 2015.

ورغم تزايد عدد مستخدمي فايس بوك في البحرين ليلعب نحو 800 ألف مستخدم في نهاية عام 2016، إلا أن تويتر يستمر كأحد أهم المواقع المستخدمة، ليلعب عدد مستخدميه نحو نصف مليون مستخدم، في نهاية عام 2016، مقارنة بـ 320 ألف مستخدم في بداية عام 2015.

### البيئة التشريعية

تمتلك البحرين ترسانة قمعية من القوانين المعادية للحريات، وغالباً ما تستخدمها في ملاحقة معارضيها السلميين وأصحاب الرأي، وهي تظل دائماً نشطاء الإنترنت، وأبرز تلك القوانين وأحدثها، هو تعديلات قانون الإرهاب "الذي تم الموافقة عليه في ديسمبر 2015" الذي سمح بموجه بملاحقة المعارضين، وضمنهم مئات من مستخدمي الإنترنت ونشطاءه، حيث سمح التعديل الجديد لمأموري الضبط باحتجاز المعتقل لمدة 28 يوماً دون توجيه اتهامات له، وبيع الحق للقضاء لمعاينة المتهمين بموجب القانون لمدد تتراوح ما بين 7 سنوات إلى المؤبد.

وفي خطوة جديدة تسهل من استهداف الجمعيات السياسية وإغلاق المناخ العام وحصاره، وافق مجلس الشورى البحريني في يوم 6 ديسمبر 2015 على تعديلات جديدة على قانون رقم 26 لسنة 2005 بشأن الجمعيات السياسية، يزيد من القيود المفروضة على حرية التنظيم والجمعيات السياسية التي يقبع بعض قياداتها في السجون على خلفية تدوينات وآراء نشرها على الشبكات الاجتماعية.

### مراقبة الإنترنت والتجسس على مستخدميه

كشفت تقارير وتحقيقات "سيتزن لاب" عن تورط الحكومة البحرينية في التعاقد مع شركات "بلو بلنت" [3] وشركة "فين فيشر" [4] للمراقبة الصغفيين ومعارضيه السياسيين، كما تستخدم السلطات في البحرين برمجيات لتسجيل المكالمات والتجسس على المحادثات على شبكة الإنترنت، وفتح الكاميرات الشخصية للمستخدمين، بجانب ملاحقتهم أمنياً وقضائياً وسياسة حجب المواقع التي تستخدمها بشكل منهجي بجانب محاولاتها المستمرة لمنع استخدام برامج شبكات الاتصال الافتراضية "VPN" التي تتيح تجاوز حجب المواقع الإلكترونية.

### حجب المواقع

البحرين لها باع طويل في استخدام الحجب كوسيلة لمحاصرة حرية الإنترنت، فما من جمعية سياسية في البلاد تعارض السلطات إلا وموقعها الرسمي محجوباً في بلدنا، بجانب حجب صفحات شخصية لنشطاء ومعارضون سياسيين، وهو منهجاً تتبعه وتمضي فيه قدماً، ففي يوم 5 أغسطس 2016 أصدر رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات قراره رقم "12/2016 بإصدار اللائحة التنظيمية بشأن السلامة على الإنترنت" [5] وفرض هذا القرار على جميع شركات الاتصالات في المملكة بشراء واستخدام نظام تقني موحد لحجب المواقع، ويكون التحكم بهذا النظام مركزياً بالكامل من قبل هيئة تنظيم الاتصالات، وكان ذلك بعد أن عقدت السلطات اتفاقاً في يناير 2016 مع شركة كندية تدعى "Netsweeper" قدر بمبلغ 1.2 مليون دولار أمريكي لتطوير نظام حجب المواقع الإلكترونية في البحرين.

في شهر فبراير 2016 ألغت هيئة تنظيم الاتصالات في البحرين تراخيص عمل شركة تو كونكت "2Connect" التي تعمل في تقديم خدمات الاتصالات والإنترنت، بمزاعم عدم امتثالها للالتزامات المتعلقة بالأمن الوطني، ويرجح أن سبب ذلك هو عدم التزام الشركة بالتعليمات التي تفرضها السلطات لحجب الموقع وخدمات الإنترنت، أو المتعلقة بالسماح للأجهزة الأمنية للنفاد إلى محتوى البيانات والمعلومات التي ترسل عبر خوادم الشركة.

#### أمثلة للملاحقة الأمنية والقضائية لنشطاء الإنترنت :

تلاحق السلطات البحرينية سنوياً العشرات من نشطاء الإنترنت ومستخدميه، بعضهم قدم للمحاكمة والبعض الآخر مسجوناً وفي انتظار عرضه على الجهات القضائية ومنهم من تم منعه من السفر خارج البلاد والبعض الآخر صدرت في حقه أحكاماً قضائية بالفعل، السطور التالية ترصد أمثلة علي ذلك :

#### 1 - التحقيق مع المحامي محمد التاجر

في يوم 10 نوفمبر 2016 مثل المحامي محمد التاجر للتحقيق أمام النيابة العامة للتحقيق معه بعد أن قامت باستدعائه وقامت النيابة بتوجيه 3 اتهامات له وهي إهانة مؤسسات حكومية؛ التحريض على كراهية طائفة دينية؛ وسوء استخدام جهاز اتصال، وقد واجه النيابة التاجر برسالة أرسلها عبر حساب واتس اب الخاص به.

وكان ذلك علي خلفية تدوينات كتبها بالانجليزية عبر حسابه الشخصي في شهر فبراير 2016 يقول فيها التاريخ بروي قصص سقوط الطغاة ولكن أحدا لم يتعلم الدرس، كما حقق معه حول تدوينة أخرى أعاد نشرها وصفت الحكومة بنظام الحظر.

#### 2 - حكم قضائي بحبس الحقوقي فاضل عباس

في جلستها التي عقدت يوم 26 أكتوبر 2016 قررت محكمة الاستئناف العليا تعديل عقوبة الأمين العام السابق لجمعية التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي، فاضل عباس، ب الحبس 3 سنوات بدلاً من 5 سنوات بزعم نشر أخبار كاذبة تضر بالعمليات الحربية.

وكانت محكمة أول درجة قد قصت في يونيو 2015، بسجن عباس لمدة 5 سنوات، بسبب تدوينات أدان فيها الضربات العسكرية التي تقوم بها السعودية في اليمن.

#### 3 - حبس الصحفي فيصل هيات

في يوم 19 أكتوبر 2016 مثل الصحفي فيصل هيات للتحقيقات أمام النيابة العامة بعد استدعاء وصله علي خلفية تدوينه نشرها علي حسابه الشخصي بموقع فايس بوك في مطلع الشهر تعليقا علي خطاب ألفاه وزير الداخلية في نهاية شهر سبتمبر واتهم هيات بازدراء الأديان، وتقرر حيسه احتياطياً علي ذمة التحقيقات، ويمتلك الصحفي قناة خاصة به علي موقع يوتيوب ينشر عبرها موضوعات حول القضايا السياسية منذ عام 2013.

#### 4 - المدافعة عن حقوق الإنسان غادة جمشير

في مساء يوم 15 أغسطس 2016 قامت أجهزة الأمن البحرينية بمطار البحرين باعتقال المدافعة عن حقوق الإنسان التي تنشط في مجال حقوق المرأة غادة جمشير أثناء عودتها من إنجلترا دون السماح لها بالاتصال بذويها.

وكانت المحكمة الجنائية العليا الثانية (النقض) قدر أصدرت حكماً في يوم 22 يونيو 2016 يقضي بسجن غادة جمشير لمدة سنة بتهمة سب موظفين عموميين عبر موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" على خلفية تغريدات نشرتها انتقدت فيها أحد أفراد العائلة الحاكمة.

#### 5 - المدافع عن حقوق الإنسان نبيل رجب

في يوم 13 يونيو 2016 قامت أجهزة الأمن البحرينية باقتحام منزل المدافع عن حقوق الإنسان ورئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب وقامت باعتقاله دون توجيه أي اتهامات له أو إبلاغه بالأسباب، حتي تبين أن الاعتقال جاء علي خلفية بلاغ من إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية وتم التحقيق معه بتهمة بث وإداعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة ومغرضة حول الأوضاع الداخلية للمملكة من شأنها النيل من هيبتها واعتبارها، قبل أن يتم تقديمه للمحاكمة وهو محبوساً بتهمة بث أخبار كاذبة حول الحرب في اليمن، وكان ذلك علي خلفية تدويناته علي موقع تويتر للتدوين القصير ولا يزال نبيل رجب يحاكم في تلك القضية الجائرة وسجينا ينتظر استرداد حريته.

### الجزائر

#### نظرة عامة

قررت السلطات الجزائرية وقف استخدام "فيسبوك، وتويتر، وفاير، وسناب شات، واتساب، وانستجرام" لعدة أيام بدءاً من 18 يونيو 2016، بدعوى تفادي حالات الغش، وقد أدى هذا القرار لحرمان الملايين من استخدام شبكة التواصل الاجتماعي التي تلعب دوراً كبيراً في كسر الحصار الإعلامي، في بلد يتجاوز عدد سكانه الـ 40 مليون، وهو ما أثار غضب مستخدمي الإنترنت في الجزائر، يشبه غضبهم عند انقطاع الإنترنت نتيجة قطع كابل الاتصالات في أكتوبر 2015.

ويحكم الجزائر نفس الرئيس المدعوم من الجيش "عبدالعزيز بوتفليقة" منذ عام 1999

ولا يمكننا الحديث عن حرية الإنترنت والاتصالات في الجزائر دون ذكر حادثة اعتقال الصحفي والشاعر "محمد تامالت" الذي حكم عليه بالسجن بعقوبة السجن لمدة سنتين وغرامة قدرها 200 ألف دينار (نحو 1800 دولار)، بزعم "الإساءة لرئيس الجمهورية" على خلفية مقالات نشرها على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" وجريدة السباق العربي الإلكترونية، وللأسف توفي "تامالت" في السجن بعد إضرابه عن الطعام في ظروف غامضة.

#### قطاع الاتصالات والإنترنت في الجزائر

تهيمن على سوق الاتصالات في الجزائر شركة "اتصالات الجزائر" وهي الشركة الأم والتابعة للحكومة والتي تقدم خدمات الاتصالات الهاتفية الثابتة والمحمولة، والإنترنت ولكنها لم تكن الشركة الأولى التي قدمت خدمات الهاتف المحمول في الجزائر حيث حصلت شركة أوراسكوم المصرية على أول رخصة لتشغيل الهاتف المحمول في الجزائر عبر شركتها "جيزي" قبل أن تطلق الجزائرية للاتصالات شركتها "موبيليس" وأخيراً شركة "الوطنية الكويتية" كمشغل ثالث من خلال شركة "نجمه".

وأطلقت الجزائر رسمياً في الأول من أكتوبر 2016، التسويق التجاري لخدمة الجيل الرابع للهاتف الجوال، ما يعني

احتمالية تزايد اعداد الجزائريين الذين يستخدمون الإنترنت.

بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر في بداية يناير 2017 نحو 17 مليون مستخدم ، وهو ما يمثل نحو 90% زيادة في عدد المستخدمين مقارنة بيناير عام 2015، ويرجع السبب إلى النمو الهائل في عدد مستخدمي فيسبوك تحديداً ، حيث تضاعف عدد مستخدمي هذا الموقع الشهير عدة مرات خلال نفس الفترة ، ليبلغ نحو 12 مليون مستخدم.

في حين لم يتجاوز عدد مستخدمي تويتر 250 ألف مستخدم ، ورغم أن هذه الزيادة تبلغ 250% من عدد مستخدمي فيسبوك في يناير 2015، إلا أن العدد ما يزال ضعيفا مقارنة بدول عربية أخرى.

ويشكو عدد من مستخدمي الإنترنت في الجزائر من بطء الخدمة، لاسيما في المناطق النائية، وهو ما يعرقل تواصلهم وأعمالهم، على اعتبار أن الإنترنت بات إحدى الضروريات الأساسية.

### البيئة القانونية المنظمة لقطاع الاتصالات

من المنتظر العمل بمشروع قانون "البريد والاتصالات الالكترونية" في وقت قريب بدلاً من "قانون البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية" الحالي.

وقد أعلنت وزيرة الاتصالات الجزائرية "إيمان فرعون" أن الهدف من التعديل الثاني يسمح بتكريس المنافسة بالنسبة لخدمة الإنترنت التابتو منع الاحتكار ، عبر السماح للشركات الخاصة بتقديم الخدمة.

إلا أن تصريحات الوزارة "فرعون" المتعددة التي تشير لعدائها لحرية استخدام الإنترنت ، والتي تتستر برداء الحفاظ على الأخلاق العامة ، تثير المخاوف من التصيق على حرية استخدامه عند إقرار هذا القانون.

وزيرة البريد: الخطر الأكبر يأتي من المواقع الاجتماعية وليس الإباحية

وفي تصريح أمام البرلمان الجزائري، قالت وزيرة المختصة إيمان فرعون: إن كان الشعب يريد حجب المواقع الإباحية فيمكن فعل ذلك، لكنها اعتبرت "الخطر الأكبر الذي يواجه الشباب الجزائري، يأتي من مواقع التواصل الاجتماعي" وطبقاً لها، فهي تسبب ضرراً للاقتصاد الجزائري بما أن الدولة تؤدي أموالاً كبيرة لتوفير التجهيزات التي تتيح الدخول لهذه المواقع، وأن الشركات الكامنة وراءها تعمل لأجل الهيمنة الاقتصادية.

### الملاحظات الأمنية والقضائية:

#### وفاة سجين الرأي "محمد تامالت" في السجن

تم تأييد حكم بسجن الصحفي والشاعر "محمد تامالت" سنتين بتهمة الإساءة لرئيس الجمهورية وموته مضرّاً عن الطعام

قصت الغرفة الجزائرية بمجلس قضاء العاصمة في 9 أغسطس 2016 ، بتأييد الحكم الصادر عن محكمة سيدي محمد، ضد الصحفي تامالت محمد، بإدانته بعقوبة السجن النافذ لمدة سنتين وغرامة قدرها 200 ألف دينار (نحو 1800 دولار)، بزعم "الإساءة لرئيس الجمهورية"، على خلفية مقالات نشرها على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" وجرّدة السياق العربي.

وقبل النطق بالحكم، استجوب القاضي عمر بلخريشي، الصحفي محمد تامالت عن سبب هجومه الحاد من خلال صحيفته الإلكترونية، على الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ورئيس الوزراء عبد المالك سلال، وزوجته وابنته، وقائد أركان الجيش وأبنائه وقائد الناحية العسكرية الرابعة عبد الرزاق شريف وابنه، فرد عليه تامالت: "لقد كتبت عن هؤلاء ونشرت صوراً عن البذخ الذي يعيشون فيه مع أبنائهم، وبهذا أنا دافعت عن الجزائر" وأعلنت وزارة العدل الجزائرية وفاة الصحفي محمد تامالت، الأحد 11 ديسمبر، بالمستشفى الجامعي لمين دباغين بباب الوادي في الجزائر العاصمة، المتواجد به منذ 21 أغسطس 2016.

يذكر أن الصحفي والشاعر محمد تامالت، درس علوم الصحافة والاتصال في جامعة الجزائر ومارس مهنة الصحافة بالتوازي مع دراسته منذ صيف عام 1993.

#### السجن ل "بلقاسم خنشة" المدافع العمالي لانتقاد القضاء على مواقع التواصل

انتقد بلقاسم خنشة، المنسّق الوطني في "الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق العمال"، المحكمة الابتدائية في مدينة الأغواط للحكم على زميله 18 شهرا، بسبب احتجاجه على سياسات الحكومة.

وقضت محكمة جزائرية بالسجن أشهر على "خنشة" المدافع عن حقوق العمّال في 25 مايو 2016، وبالحكم على "خنشة" تكون المحاكم الجزائرية تدين المحاكم المشاركين في الاحتجاجات العمالية السلمية وتعاقب من يحتج ضد مثل هذه الإدانات غير العادلة.

#### السجن 3 سنوات ل "سليمان بوحفص" بتهمة الإساءة للإسلام

قصت محكمة استئناف جزائرية في سبتمبر، بسجن الناشط "سليمان بوحفص" 3 سنوات لنشره تعليقات "مسيئة للإسلام" على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك". سليمان بوحفص، الذي اعتنق المسيحية، معتقل في سجن بيلار في ولاية سطيف منذ 1 أغسطس وكانت المحكمة الابتدائية في 7 أغسطس، وحكمت عليه بالسجن 5 سنوات بالسجن خمس سنوات ودفع غرامة قيمتها 100,000 دينار جزائري (نحو 900 دولار) بتهم "الإساءة إلى الرسول" و"الاستهزاء بالمعلوم من الدين بالضرورة".

#### عقوبة جنائية بسبب رسم كاريكاتوري على موقع "فيسبوك"

حكمت محكمة تلمسان على الناشطة الحقوقية زليخة بلعربي، بدفع غرامة 100 ألف دينار جزائري، لإدانتها بـ المساس برئيس الجمهورية، وذلك إثر نشرها صورة كاريكاتورية لوجه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ضمن ملصق مسلسل "حريم السلطان"، على موقع "فيسبوك".

يذكر أن الشرطة قدمت تقريرا إلى وكيل الجمهورية "مدعي الجمهورية" بما نشرته، فوجه إليها ثلاث تهم هي «المساس برئيس الجمهورية، والمساس بهيئة منظمة، والتشهير»<sup>[6]</sup>

#### حجب ومنع استخدام مواقع وتطبيقات التواصل الاجتماعي

قامت السلطات الجزائرية بـ اعتداء على الحقوق الشخصية للمواطنين حيث قررت وقف استخدام "فيسبوك، وتويتر، وفابير، وسناب شات، وواتساب، وانستجرام" من الساعة الثامنة مساء 18 يونيو، بدعوى تفادي حالات الغش، وهو ادعاء باطل، الغرض منه أن يجد هذا الانتهاك مبرراً عند جمهور المستخدمين.

وقالت السلطات أنه إجراء وقائي لتفادي وقوع حالات الغش خلال إعادة الجزئية لامتحانات المرحلة الثانوية التي بدأت

## السعودية

## نظرة عامة

## مملكة الظلمات !

هكذا يلقب نشطاء الإنترنت المملكة العربية السعودية في سخرية من القيود والإجراءات المشددة وعقوبات الحبس والجلد والإعدام على رؤوس الأشهاد وما يسمى بالقتل بجز الرقبة أو الرجم ، الذي يعود بنا إلى العصور الوسطى وما قبلها.

بالرغم من الرفاهية المادية التي ينعم بها بعض سكان المملكة، إلا أن هناك حالات فقر يتم التعمية عليها، إلى جانب انتهاكات حقوق الإنسان، والاعتداء على حرية التعبير، وإهدار حرية العقيدة التي تمارسها السلطات السعودية منذ تأسيس دولتها.

وقد وجد بعض من لهم مظلمة في شبكة الإنترنت ملاذا للتعبير عن أنفسهم وتوصيل صوتهم إلى العالم، فما كان من السلطات السعودية إلا أن حجبت عنهم المواقع، وراقبتهم، وتبعتهم، وأوسعتهم اعتقالاً وجلداً وتعذيباً.

وما زالت السعودية مستمرة في انتهاكاتها واختراقها للخصوصية، ورغم إعلان مؤسسات حقوق الإنسان الجادة ، بل وبعض الحكومات عن استنابها، إلا أن إجراء حقيقياً لم يتخذ ضد السعودية نظراً للمصالح السياسية والنقطية التي تجمعها بالحكومات، إلى جانب الأموال الباهظة التي تدفعها السلطات السعودية لمؤسسات إعلامية في العالم والمنطقة العربية ، بل وبعض المؤسسات الحقوقية للسكوت عن جرائمها ضد مواطنيها والوافدين إليها، ومن تعتدي عليهم في حروبها.

## قطاع الاتصالات والإنترنت

يبلغ تعداد السكان في المملكة العربية السعودية نحو 31 مليون ، وهو رقم لم يتغير منذ بداية عام 2015، نظراً لأن ضمنهم نحو 11 مليون وافد ومقيم للعمل من دول مختلفة ، برحل العديد منهم ويعود البعض ، أو لا يعود.

فيما تجاوز عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة 21 مليون مستخدم ، وهي نسبة جيدة مقارنة بالدول العربية الأخرى ودول العالم.

ويبلغ تعداد مستخدمي موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك حوالي 15 مليون مستخدم ، بنسبة تعادل ما يقرب من 49% من تعداد السكان، علماً بأن فئة الشباب في المجتمع السعودي تشكل الأغلبية.

في حين تستمر صدارة السعودية لعدد المستخدمين لموقع تويتر للتدوينات القصيرة ، بنحو 9 مليون مستخدم ، وهو أعلى عدد لمستخدمي تويتر في المنطقة العربية ، رغم منافسة موقع سناب شات له في تزايد الاستخدام.

ويلاحظ أن السعوديين ما زالوا ناشطين على المنتديات الحوارية المغلقة، ربما بسبب التبعات الأمنية، وهي ظاهرة في المجتمعات الخليجية، حيث أن المنتديات لم تعد نشطة في بقية الدول العربية والعالم كما كان في السابق، لكن السكان في دول الخليج يلجؤون للمنتديات لأسباب عديدة، منها: إمكانية تمويه الشخصية الحقيقية، كما أن المنتديات أقل انتشاراً مما يحمي المستخدم من التتبع الأمني، إلى جانب أن المنتديات عادة ما تخصص في موضوع معين لا تخرج عنه، كمواضيع الاهتمام بالأسرة، رعاية الأطفال، أو الشؤون الدينية.

## قطع الاتصالات والحجب:

تقوم السلطات في المملكة العربية السعودية بحجب العديد من المواقع، ولا يقتصر الأمر على حجب ما يسمى بالمواقع الإباحية، أو التي تتنافى مع تعاليم الدين الإسلامي "خاصة المذهب الوهابي السني" كما ورد في بيان هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات والتي تستمر في الحجب بناء على توجيهات "اللجنة الأمنية الدائمة".

وإنما يتجاوز الحجب ذلك، ليصل إلى المواقع الإخبارية، ليس فقط التي يناهض محتواها السياسات العامة للمملكة، ولكن المملكة تحجب المواقع الإخبارية التي تنتشك في محتواها، بل إنها قبل أن تسمح لأي موقع إخباري بالوصول إلى المستخدم تحجبه أولاً ثم توكله إلى اللجنة الأمنية لتطلع عليه، ومن ثم تقرر إن كان يجوز وصوله إلى المستخدم، وفي 2013 قامت السلطات السعودية بحجب ما يقرب من 219 موقعاً إخبارياً.

ضمن مئات أو آلاف المواقع المحجوبة كل عام ، قامت وزارة الإعلام والثقافة السعودية بحجب موقع "هافينجتون بوست" بالنسختين العربية والإنجليزية في سبتمبر 2016، وموقع "عربي 21"، ومن قبلهم موقع "مركز الخليج لحقوق الإنسان" مما اضطر عدد من رواد مواقع التواصل في السعودية لنشر صورة ساخرة للموقع، تُظهر رسالة تقول إنه "مخالف لأنظمة وزارة الثقافة والإعلام".

## القوانين والتشريعات:

أصدر مركز أمن الشبكات، وحدة خدمات الإنترنت بالمملكة العربية السعودية وثيقة تحدد ضوابط استخدام الإنترنت، وقد أعدتها اللجنة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية، حيث جاء في هذه الوثيقة:

يلتزم كل مستخدم الإنترنت بالمملكة العربية السعودية بالامتناع عن نشر أو الوصول إلى المعلومات التي تحتوي على بعض ما يلي:

\* كل ما يخالف أصلاً وشرعاً أو يمس قداسة الإسلام وشريعته السمحاء أو يخدش الآداب العامة.

\* كل ما ينافي الدولة ونظامها.

\* التقارير والأخبار التي لها مساس بسلامة القوات المسلحة العربية السعودية إلا بعد موافقة الجهات المختصة.

\* نشر الأنظمة أو الاتفاقيات أو المعاهدات أو البيانات الرسمية للدولة قبل إعلانها رسمياً ، ما لم يكن ذلك بموافقة الجهات المختصة.

\* كل ما يمس كرامة رؤساء الدول أو رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين بالمملكة ، أو ما يسيء إلى العلاقات مع تلك الدول.

\* كل ما ينسب إلى المسؤولين في الدولة أو في المؤسسات أو الهيئات المحلية العامة أو الخاصة أو إلى الأفراد من أخبار مكذوبة من شأنها الأضرار بهم أو بجهاتهم أو المساس بكرامتهم.

\* الدعوة إلى المبادئ الهدامة أو زعزعة الطمأنينة العامة أو بث التفرقة بين المواطنين.

\* كل ما من شأنه تحييد الإجرام أو الدعوة إليه أو الحصر على الاعتداء على الغير بأية صورة من الصور.

\* كل ما تضمن القدرح أو التشهير بالأفراد.

وكما نرى من المخطورات الواردة في هذه الوثيقة، أنه لم يبق للمستخدم أي أمر جاد يمكن نقاشه ! فلا حديث عن عقائد تخالف العقيدة الوهابية، ولا حديث عن الدولة، ولا حديث عن القوات المسلحة السعودية والتي تنخرط الآن في حرب ضد اليمن، وليس بالمستبعد أن يود أحد المواطنين التعليق على الأمر، كما انه لا يجوز الحديث عن رؤساء الدول جمعاء، والبعثات الدبلوماسية، وبالطبع لم يذكر المنشور إمكانية الحديث عن الذات الملكية لان هذا أمر مفروغ منه، كما أنه لا يصح للمواطن الحديث أو التعليق على تصريحات المسؤولين، لا في دولته فقط، بل في أغلب دول العالم، ثم نجد أن المادة السابعة مطاطة يمكن تفسيرها على هوى السلطات، فهي تحرم الحديث عن المبادئ "الهدامة" وزعزعة الطمأنينة العامة وبث التفرقة بين المواطنين.

#### الانتهاكات والملاحظات الأمنية والقضائية لنشطاء الإنترنت

##### وليد أبو الخير

رغم استمرار سجنه منذ عام 2014 عقب محاكمة جائرة تتعلق بقضايا رأي ، فاز المحامي الحقوقي وليد أبو الخير بجائزة منظمة هيومان رايتس ووتش لعام 2016، و جائزة حقوق الإنسان لعام 2016 التي تمنحها الجمعية القانونية لكندا العليا، فضلا عن جائزة "لودوفيتش تراريو" الدولية لحقوق الإنسان في 2015 لإقرارا بنشاطه الحقوقي.

##### علاء برنجي

في 24 مارس 2016 قضت محكمة سعودية، بمعاقبة الصحفي علاء برنجي بالسجن لمدة 5 سنوات وغرامة مالية قدرها 50 ألف ريال (نحو 13300 دولار) ومنعه من السفر لمدة 8 سنوات، وإغلاق حسابه على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، بزعم نشر تغريدات "مهينة للعائلة السعودية الحاكمة"، قبيل اعتقاله في مايو 2014، أثناء عودته مع أسرته من البحرين.

حيث تمت محاكمته بعد توجيهه انتقادات لقانون "مكافحة الإرهاب"، الذي أصدرته المملكة في عام 2014، ومشاركته في حملات إعلامية عبر موقع التواصل الاجتماعي ترفض وتندد بالقانون الذي يجيز للسلطة القيام بالاعتقال دون مبررات قانونية.

##### دولان بن بخيت

في منتصف مايو 2015، أصدرت محكمة جنائية بمحافظة تيماء حكما بالسجن على "دولان بن بخيت" بالسجن عاما وستة أشهر، وجلده 100 جلدة بسبب تغريدة تنتقد التقصير في الخدمة العلاجية بأحد المستشفيات على موقع "تويتر"، للتواصل الاجتماعي.

وكان "دولان" الذي أصيب في حادث مرور، قد تقدم بالعديد من الشكاوى إلى وزارة الصحة والي المسؤولين في المنطقة ولم يجد أذان صاعية لشكواه فلجا إلى فتح حساب علي موقع "تويتر" انتقد فيه إدارة مستشفى تيماء منهما الفائتين عليها بالتقصير في توفير أدوية ومستلزماته الطبية والإهمال في علاجه وإعادة تأهيله بعد إصابته ، وبدلا من التحقيق في شكواه ، تمت محاكمته وصدور الحكم السابق.

##### اعتقال أبو سن

بسبب نشره لفيديو يتحاور فيه الشاب السعودي "أبو سن" مع فتاة أجنبية ، لم ينال إعجاب البعض وأثار ضحك الآخرين ، وعلى الرغم من عدم وجود أي مخالفة قانونية به ، تم اعتقال الشاب لمدة 10 أيام في العاصمة الرياض خلال سبتمبر 2016، ولم يفرج عنه سوى بعد 10 أيام وكفالة مالية ، وتم توجيه اتهامات له ، قد تؤدي به للسجن لنحو خمسة سنوات ، ليس لأنه ارتكب جريمة ، بل لأنه "خرج عن العادات والتقاليد".

#### السودان

##### نظرة عامة

ما تزال السودان من أكثر الدول العربية مراقبة للإنترنت ووسائل الاتصال، ضمن دول قليلة ما تزال شهيرة بمقاهي الانترنت ، نتيجة لأوضاعها الاقتصادية الصعبة ، ويكفي أنه في يوم واحد من شهر فبراير 2016، تعرض ما يزيد عن 100 مقهي للإنترنت لهجوم الأمني ، بزعم البحث عن "مواد تهدد الأمن القومي" وهو ما يشير إلى محاولة فرض السلطات السودانية لقيبتها الأمنية على شبكة الإنترنت، وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي "فيسبوك وتويتر وواتساب"، كما يقوم جهاز المخابرات بحجب المواقع الإلكترونية بزعم تهديدها للأمن القومي وكذلك مراقبة الاتصالات والرسائل الإلكترونية، وهي إجراءات عادة ما تسفر عن القبض على العديد من مستخدمي الإنترنت ، لاسيما الشباب.

وكان لنجاح مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في تنظيم عصيان مدني احتجاجًا على بعض القرارات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة في فبراير 2016، عبر مجموعات شبابية وناشطون على وسائل التواصل الاجتماعي («واتساب»، و«فيسبوك»، و«تويتر»)، استخدم خلاله المحتجون موقع (Ebay) لعمل مزاد علني ساخر لبيع الرئيس عمر البشير الذي يحكم السودان منذ 28 عاما وكذا حزب المؤتمر الوطني الحاكم.

وقد صادف هذا العصيان المدني نجاح كبير بين سكان السودان البالغ عددهم نحو 37,5 مليون نسمة ، رغم محاولات التخويف والترهيب التي مارستها السلطات هناك ضد المحتجين.

##### قطاع الاتصالات والإنترنت في السودان

ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت إلى نحو 13 مليون مستخدم في نهاية عام 2016، مقابل حوالي 10 مليون مستخدم بحسب تقديرات الشبكة العربية في بداية 2015، بينما كان عددهم حتى نهاية عام 2013 حوالي 8 مليون مستخدم.

وما زال مستخدم الإنترنت في السودان يعتمدون بشكل واسع على خدمات شركات الهواتف المحمولة، عن طريق الـ "USB Modem" أو تصفح الإنترنت من هواتفهم المحمولة.

وقد وصل عدد مشتركي الهاتف الجوال إلى ما يزيد عن 29 مليون مشترك حتى منتصف عام 2016، في مقابل 27 مليون مشترك حتى نهاية 2014 بحسب الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان.

وتقدم خدمات الهاتف المحمول 3 شركات، في مقدمتهم شركة "زين" وشركة "سوداني" وشركة "ام تي ان".

## الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان

وحيث بين يتصاعد عدد مستخدمي موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك بسنن بيير في السودان ، حيث بيع خدمهم نحو 5مليون مستخدم ، فمزال موقع تويتر رغم انتشاره عالميا وغربيا بشكل كبير ، لاسيما بعد ثورات الربيع العربي ، محدود الاستخدام في السودان ، حيث بلغ عدد مستخدميه في نهاية 2016 نحو 120 ألف على أكثر تقدير.

ورغم ضخامة وثقل دولة السودان ، الا ان غياب المعلومات يعد سمة أساسية للنظام السياسي ، وهو ما توليها المؤسسات المدنية أهمية كبرى ، لاسيما في مجال التقنية والمعلومات ، مثل (شبكة مدونون سودانيون بلا حدود) التي تبذل جهدا لتقديم المعلومة والمعرفة لكل مهتم عبر مدونتها المعروفة ”

”http://sdunlimitedbloggers.blogspot.com.eg

في تصريح يبدو إيجابيا دعت [11] وزيرة الاتصالات تهاني عبد الله عطية الشركات العاملة في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات والبريد لتقديم كافة الخدمات الإلكترونية بحلول العام 2018م وفقاً لما أسمته الخطط الموضوعية، وأشارت لجاهزية المركز القومي للمعلومات فنياً لتقديم أكثر من 1930 خدمة حكومية عبر بوابة السودان الإلكترونية في إطار مشروع الحكومة الإلكترونية.

### البيئة التشريعية

أعلنت وزيرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تهاني عبد الله عطية، في مايو 2016، عن تحديث جديد لقانون الجرائم المعلوماتية، الذي يتضمن عقوبات مشددة لـ “الابتزاز والإساءة” عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وخاصة “فيسبوك، وواتساب، وتويتر، والمواقع الإلكترونية الأخرى”، بالإضافة إلى مواد متعلقة بالطفل وحمايته من أخطار الإنترنت. وتزعم الحكومة أن “الهدف من تعديل القانون والإضافات الكبيرة فيه، مواكبة التطور والتحديثات المستمرة في الوسائط الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي”، “كاشفة عن عقوبات مشددة لإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والتي أصبحت وسيلة سهلة وميسرة لنشر الأخبار الكاذبة والإشاعات والإساءة والابتزاز” حسب زعمها. لكن الواقع أن هذا القانون بات سببا في مزيد من التضيق على حرية استخدام الإنترنت في السودان، كما أن “الإساءة” وصف مطاطي قد يشمل الانتقادات الموجهة للحكومة السودانية.

### شركة زين السودان ترفع أسعار الإنترنت 300%

اتخذت شركة “زين السودان” المعنية بتقديم خدمات الإنترنت والاتصالات في السودان مطلع فبراير 2016، إجراءات جديدة في التسعيرة الخاصة بخدمات الإنترنت دون سابق إنذار لجميع مستخدمي الدفع المسبق، حيث استيقظ الجميع لشحن هواتفهم بالسعر المعروف ولكن المفاجأة كانت تنتظرهم بأن زين كان لها القرار المفاجئ بزيادة أسعار الإنترنت وتغيير نظام الاشتراك في الخدمات لنظام ما يعرف بـ (الكوتة) وهو ما أثار غضب وسخط الغالبية من مستخدمي خدمات الشركة بحسب متابعات شبكة المقرر وذكر العديد منهم أنه يفضل أن يقوم بنقل أرقامهم إلى شبكات أخرى قد لا تكون الأفضل ولكن هي حاليًا في وجهة نظرهم أفضل السببين.

وقاد مواطنون سودانيون ساخطون حملات مقاطعة واسعة لشركة “زين السودان” للاتصالات بسبب ارتفاع أسعار باقات استخدام الإنترنت التي أعلنتها الشركة مؤخرا، حيث تضاعفت الأسعار بنسبة (300%) [12] وأعلنت الشركة عدم تراجعها عن هذه الخطوة رغم انسحاب آلاف المشتركين منها.

وقد أعلن العديدين تخليهم عن الشركة وانتقالهم لشركات أخرى منافسة، مؤكداً أن الأسعار الجديدة التي أعلنتها “زين” لا تناسب ما يحصلون عليه من أجور. وانتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي رسائل غاضبة من ناشطين أبرزها مرفقة في الهامش [13]

### نتهاكات ضد مواقع الإنترنت والشبكات الاجتماعية

“واتساب” يؤدي إلى الحبس

في مطلع يناير 2016، ألقت قوات الأمن القبض [14] على الصحفي رمضان محجوب، من داخل مستشفى الأمل، حيث كان يلازم شقيقه المصاب في حادث سير.

### مداهمة مقاهي إنترنت

في فبراير 2016، قامت قوة مشتركة [15] من جهاز الأمن والمخابرات بحملة مداهمات لنما يزيد عن مائة مقهى إنترنت في العاصمة الخرطوم، وحررت مخالقات لعدد منها بزعم تهديد “الأمن الثقافي وقيم وأخلاق وموروثات الأمة”، وطالبت أصحاب المقاهي بتحميل أسطوانة مدمجة على أجهزة الكمبيوتر تمنع المتصفح من إنزال أي برامج “مسيئة للأخلاق”، وفقا لتعبير الهيئة.

### مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي

وجه البرلمان السوداني، وزارة الإعلام بإنشاء هيئة مستقلة لمراقبة مواقع التواصل الاجتماعي، بعد أن شن نواب برلمانيون هجوماً عنيفاً على تلك المواقع، ووصفوها بـ “الخطيرة”، واعتبروها “العدو الأول للسودان” بحسب قولهم.

### الرقابة وحجب المواقع

في فبراير 2016، فوجئ مستخدمو الإنترنت في السودان بصعوبة تصفح عدد من مواقع الإنترنت الشهيرة ويشمل الحجب مواقع عربية وأجنبية منها مواقع سعودية وبحرينية ومصرية.

ومن المواقع العربية التي طالها الحظر بحسب رصد محرر موقع النيلين، وكالة أنباء البحرين، موقع النيلين، شركة ترانا السعودية وموقع الموجز المصري.

تقدمت بعض الإدارات الفنية للمواقع المحجوبة بشكاوى للهيئة القومية للاتصالات، الجهة الحكومية المسؤولة عن إدارة وتنظيم الاتصالات في السودان، من أجل رفع الحجب إلا أن المشكلة لم يتم حلها بعد ولم تعرف الأسباب وراء حجب تلك المواقع [16]

### متجر تطبيقات جوجل يرفع الحظر المفروض على السودان بصورة رسمية

في منتصف عام 2015، رفعت شركة جوجل “Google” حظرها للمتجر الرسمي لتطبيقات الاندرويد “جوجل بلاي ستور” في السودان وأكدت أن السودان الآن بإمكانه الاستفادة بتحميل كافة البرامج والألعاب بصورة رسمية ومباشرة بعد هذه الخطوة التي جاءت بعد أن خففت الولايات المتحدة من عقوباتها المفروضة على السودان في المجال تقنية المعلومات في السودان.

وأناحت شركة جوجل متجرها في السودان بصورة رسمية وألغت الحظر التقني المفروض على المتجر سابقاً، حيث

كان الوصول للمتجر في الفترة السابقة يقتصر على استخدام طرق غير رسمية تتمثل في برامج تغيير الاي بي والموقع الجغرافي كوسيط لفتح التطبيق على أجهزة هواتف أندرويد الذكية.

## الكويت

### نظرة عامة

بعد قضاء البرلمان المعارض لمسلم البراك - صاحب الأرقام القياسية في عدد المصوتين الداعمين له بالانتخابات - سنتين في السجن منذ فبراير 2015 بزعم إهانة أمير البلاد ، وقبلها بعام استقالة خمسة أعضاء مستقلين من البرلمان ضمنهم السيدة الوحيدة في البرلمان "صفاء الهاشم" في مايو 2014، كاد البرلمان الكويتي أن يصبح برلمان دون معارضة أو أصوات ناقدة ، ورغم ذلك أدت المشاحنات إلى صدور مرسوم بقرار من أمير الكويت "الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح" بحل البرلمان في أكتوبر 2016 . ليتم انتخاب 50 عضو ، هم عدد أعضاء البرلمان الكويتي ، في الشهر التالي نوفمبر 2016.

ورغم الانفتاح النسبي للكويت مقارنة بباقي دول الخليج ، وارتفاع الهامش الديمقراطي ، إلا أن الأمور ما زالت تبدأ وتنتهي بيد أمير البلاد ، كما تظل صدارة الملاحقة القانونية بسبب ما يفسر بأنه جريمة "إهانة الذات الأميرية" قاصرة على الكويت ، ويرى بعض مواطني دولة الكويت أن هذه الملاحظات دليل على تراجع حاد لحرية التعبير والصحافة في الكويت ، براها البعض دليلاً على استمرار الانفتاح مقارنة بدول الخليج التي لا يجرؤ أحد مواطنيها على توجيه النقد للحاكم.

### قطاع الاتصالات

بلغ عدد سكان الكويت عام 2016، نحو 4 ملايين نسمة، وحققت البلاد نسبة هائلة في انتشار الهواتف المحمولة بين دول الخليج، حيث وصلت إلى نحو 194% [17].، وبلغ عدد مستخدمي الإنترنت حتى نهاية ديسمبر 2016 نحو 3,3 مليون مستخدم بينما كان نحو 3 مليون مستخدم في نهاية عام 2014.

وتعرضت خدمات الإنترنت للانقطاع والبطء مرتين خلال عام 2016، حيث أعلنت وزارة المواصلات في 12 فبراير 2016، أن خدمات الإنترنت في الكويت وبعض خدمات الاتصال الدولي تعرضت لأعطال فنية وانقطاع غير منتظم أدى إلى بطء خدمة الإنترنت إثر عطل في الكابل البحري الرئيسي المغذي لدول مجلس التعاون الخليجي.[18]

كما شهدت الكويت تأثر خدمات الإنترنت في الفترة من 2 حتى 6 نوفمبر 2016، وبرت الحكومة ذلك بأعمال الصيانة للكابل البحري.[19]

### البيئة القانونية

دخل القانون المعيب رقم 63 لسنة 2015، والمعروف باسم قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، حيز التنفيذ في يناير 2016، بعد موافقة مجلس الأمة عليه في يونيو 2015، ونشر في الجريدة الرسمية في يوليو 2015.

ويتضمن القانون 21 مادة، ويشكل اعتداء مباشر على الحق في حرية الرأي والمعتقد والحق في حرية التعبير، وخاصة المواد (4، 6، 7).

فالقانون يجرم عدداً من صور التعبير على الإنترنت، بواسطة مواد فضفاضة فشلت في وضع تعريف محدد لما تعنيه "الإخلال بالأداب العامة" و "إهانة وزدراء القضاء أو النيابة العامة" و "احتقار أو ازدراء دستور الدولة"

وهو ما مكن السلطات التنفيذية من استخدام هذه المواد في استهداف الناشطين على الإنترنت، الذين يعبرون عن آراء تراها الدولة مثيرة للجدل حول الأمور الدينية أو السياسية أو الاجتماعية.

كما عاقب القانون على عدد من الأفعال المنصوص عليها في المادة 28 من قانون المطبوعات والنشر (رقم 3/2006)، بما في ذلك "نشر التحريض على قلب النظام في البلاد"، ولم يضع تفسيراً محدداً له، وهو ما يضع الأنشطة المشروعة للمدافعين عن حقوق الإنسان تحت مقصلة التفسير المطاط للقانون.[20]

وأعلنت العديد من المنظمات الحقوقية الدولية والنيارات السياسية الكويتية رفضها للقانون واعتبرته قانوناً قمعياً جديداً مقيداً للحرية، خصوصاً حرية الرأي وحرية التعبير، تحت ستار مكافحة الجرائم الإلكترونية، يضاف إلى ما سبقه من قوانين مشابهة.

كما دخل القانون رقم 8 لسنة 2016، بشأن الإعلام الإلكتروني، حيز النفاذ بعد إصداره من مجلس الوزراء، يوم الأحد 7 فبراير 2016، وإصدار اللائحة التنفيذية للقانون من وزارة الإعلام بموجب القرار الوزاري رقم "100" لسنة 2016، وقد ألزم القانون الراغبين في إنشاء أو تشغيل المواقع والوسائل الإعلامية الإلكترونية بالحصول على الترخيص من الوزارة، كما ألزم طالب الترخيص بتعيين مدير مسؤول عن الموقع الإعلامي ووضع شروطاً صعبة يجب توافرها في هذا المدير للحصول على الترخيص.[21]

وفي الأول من نوفمبر 2016، أصدرت وزارة الإعلام، القرار الوزاري رقم 147 لسنة 2016، بإلغاء الفقرة الأخيرة من المادة رقم 6 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 8 لسنة 2016، وهو ما أجاز للمواقع ووسائل الإعلام الإلكترونية إجراء استطلاعات رأي تتعلق بانتخابات مجلس الأمة دون حاجة للحصول على موافقات مسبقة.[22]

### الشبكات الاجتماعية والمدونات

تعد الكويت من أكثر الدول استخداماً لمواقع التواصل الاجتماعي، لا سيما مواقع "انستجرام"، و"فيسبوك"، و"تويتر" الذي يحظى بشعبية كبيرة في البلاد.

وقد بلغ عدد مشتركى الفيسبوك في نهاية عام 2016 نحو 2,4 مليون مشترك، بينما كان عدد المستخدمين مليون ونصف المليون عام 2015، وفقاً لتقرير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان "##لف\_وارج\_تاني".

### الملاحظات الأمنية والقضائية

ثلاث صدارات تحلها الكويت ، ضمنها صدارتين ليستا مدعاة للفخر ، حيث تحل الكويت صدارة عدد مستخدمي تويتر بالنسبة لعدد السكان وعدد مستخدمي الإنترنت ليس فقط عربياً ولكن دولياً، وكذلك صدارة عدد الملاحظات القانونية لمستخدمي تويتر ، كما احتفظت بصدارة ملاحقة المنتقدين على تويتر بمزاعم "إهانة الذات الأميرية".

كما شهدت الفترة من 2015 حتى ديسمبر 2016، نشاطاً سياسياً ملحوظاً لرواد مواقع التواصل الاجتماعي، الأمر الذي واجهته السلطات الكويتية بمزيد من الملاحقات القمعية، والمحاكمات غير العادلة ضد الكثير من نشطاء المواقع التواصل الاجتماعي بهدف إسكات الأصوات المعارضة والناقدة والحد من تأثيرها على الرأي العام بتهم عدة من بينها

“العيب بالذات الأميرية” وإذاعة أخبار كاذبة، والإساءة إلى السعودية “وازدراء الأديان”.

ووصلت مواقع التواصل الاجتماعي من القوة التي دعت أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح للتحذير مما وصفه بـ “إساءة استخدام أدوات التواصل الاجتماعي”، وذلك في كلمة ألقاها ليل الاثنين 27 يونيو 2016. [23]

ومن الملاحظات التي تمت لنشطاء الإنترنت في الكويت:

#### المغردة سارة الدريس

جمعت المغردة سارة الدريس بين تهمتي المساس بالذات الأميرية وازدراء الأديان خلال الفترة التي يغطيها التقرير، حيث أطلقت المحكمة الجنائية الكويتية يوم 6 أكتوبر 2016، سراح المغردة سارة الدريس بكفالة قدرها 500 دينار كويتي (1656 دولار أمريكي) وفرضت عليها حظراً على السفر، على خلفية تغريدات اعتبرتها وزارة الداخلية “مساس بالذات الأميرية” رغم توضيح سارة في مجموعة تغريدات أنها كانت تقصد بـ “المتردة والتطيحة” هؤلاء السذج الذين يعابرونها بالعفو الذي حصلت عليه سابقاً من أمير البلاد.

وسبق لمحكمة الجنايات المفوضة أن قضت، في 13 أبريل 2016، ببراءة سارة من مزاعم “ازدراء الأديان” على خلفية بلاغ تقدم به أحد المحامين إلى النائب العام في 4 نوفمبر 2015، اتهم فيها سارة الدريس، بالتطاول والإساءة إلى مقام النبي محمد، في تغريدة لها حول رواية أحد كتب التراث لزواج النبي محمد من صفية بنت حبي بن أخطب، معتبرة أن ذلك يتناقض مع الشريعة الإسلامية ويترجم أهمية مراجعة كتب التراث والبحث في صحة الروايات حتى تتسجم مع الواقع ولا تستغلها الجماعات المتطرفة التي تتخذ من مثل هذه الروايات مرجعاً “للدعشة”، وهو ما اعتبره المحامي يحمل “إساءة لمقام النبوة”. [24]

#### المغرد وليد فارس

قضت محكمة الاستئناف في 20 أكتوبر 2016، بوقف تنفيذ عقوبة حبس المغرد وليد فارس نواف هابص، المتهم بإدارة حساب “جبريت سياسي” وأمرت بإخلاء سبيله على ذمة القضية.

وكانت محكمة الجنايات الكويتية قد قضت في 12 مايو 2016، بحبس وليد فارس وهو من فئة الكويتيين المحرومين من الجنسية “البدون”، ومعه باسم جبريت سياسي، لمدة عشر سنوات مع الشغل والنفاذ بدعوى أنه أذاع عمداً بالخارج أخباراً وإشاعات كاذبة ومغرضة حول الأوضاع الداخلية للبلاد، وطعن علناً وفي مكان عام عن طريق الكتابة في حقوق الأمير وسلطته وعاب في ذاته وتطاول على مسند الإمارة وأساء إلى القضاء والنائب العام وأعضاء النيابة العامة وشكك في نزاهتهم واهتمامهم بعملهم والتزامهم بأحكام القانون، على خلفية نشر تغريدات على موقع التواصل الاجتماعي “تويتر”، ينتقد فيها الأوضاع السياسية في الكويت. [25]

#### جروب الفنتاس

لا تزال محكمة الاستئناف الكويتية تنظر القضية المتهم فيها عدد من شيوخ الأسرة الحاكمة والمعروفة إعلامياً باسم “جروب الفنتاس” بعد صدور حكم أول درجة بحبس سبعة من أعضاء الجروب لمدد مختلفة.

وكانت محكمة الجنايات قد أصدرت في 30 مايو 2016، أحكاماً أولية بالسجن، تتراوح بين سنة و10 سنوات، بحق سبعة أعضاء من جروب “واتساب”، البالغ عددهم 13 عضواً، حيث قضت بسجن فلاح الحجرف وعبدالمحسن العتيقي والشيخ خليفة العلي الشيخ احمد داود والشيخ عذبي الفهد 5 سنوات مع الشغل والنفاذ، وقضت بحبس سعود العصفور سنة مع

الشغل والنفاذ، وحبس سعود العصفور سنة مع الشغل والنفاذ، كما قضت غيايبا بحبس حمد الهارون 10 سنوات مع الشغل والنفاذ، بينما قضت ببراءة أحمد سيار، ومحمد الجاسم، وبوسف العيسى، ومشاري بوبابص، وفواز الصباح، وجراح الطفيري.

وكان النائب العام الكويتي، “المستشار ضرار العسوسوي”، قد أصدر قراراً في 9 يوليو 2015، بضبط وإحضار 13 من مستخدمي تطبيق “واتساب” من بينهم أربعة من الأسرة الحاكمة ووجهت إليهم النيابة تهمة “إذاعة أخبار كاذبة من شأنها الإضرار بالبلاد وأمنها”، و”الإساءة والتشهير والاطعن برجال القضاء والتشكيك بدمهم المالية وانهاهم بالرشوة”، كما وجهت إليهم النيابة “تهمة إساءة استعمال الهاتف”. [26]

#### الشيخ عبد الله سالم الصباح

طال قمع حرية التعبير أفراد من الأسرة الحاكمة منهم الشيخ “عبد الله سالم الصباح”، (أحد أحفاد شقيق أمير الكويت) بسبب تغريدته على موقع تويتر، حيث قامت سلطات الأمن الكويتية بإلقاء القبض عليه أثناء عودته للكويت في 5 يونيو 2015، للتحقيق معه بتهمة “المساس بالذات الأميرية”، وإشاعة أخبار كاذبة من شأنها زعزعة الأمن من خلال النشر على موقع التواصل الاجتماعي “تويتر”، وفي جلسة 28 يوليو 2015، أصدرت محكمة الجنايات حكماً ببراءة، عبد الله سالم الصباح، وقالت مصادر صحفية أن حكم البراءة جاء لافتتاح المحكمة بعدم ملكية عبد الله للحساب الذي يكتب باسمه على تويتر. [27]

#### المغردون المعارضون للحرب على اليمن

رفض العديد من نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي الحرب التي شنتها السعودية بالتعاون مع دول الخليج وبعض الدول العربية إلى جانب الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي في 26 مارس 2015، ضد المسلحين الحوثيين وقوات الرئيس المخلوع علي عبدالله صالح، وعبروا بشكل سلمي من خلال مواقع التواصل الاجتماعي عن رفضهم للحرب في اليمن، وهو ما اعتبرته الحكومة الكويتية إساءة للسعودية، وتعرض العلاقات مع المملكة للخطر، وقامت بمحاكمة العديد من المغردين بينهم كاتب طيار أحمد عاشور، الذي قضت محكمة الجنايات في 28 يوليو 2015، بحبسه ثلاث سنوات، بتهمة الإساءة إلى السعودية، على خلفية نشر تغريدة على حسابه في موقع التواصل الاجتماعي “تويتر”، وصف فيها الحرب في اليمن بأنها “حرب الجبناء”. [28]

كما ألفت مباحث أمن الدولة القبض على المحامي وعضو مجلس الأمة “خالد حسين الشطي” على إثر تغريدته على موقع تويتر وانتقاده الحملة العسكرية في اليمن، ووجهت لـ “الشطي” تهمة التطاول على سلطات الأمير وإحباط الروح المعنوية لرجال الجيش والإساءة إلى المملكة العربية السعودية وتعرض العلاقات للخطر. [29]

#### تونس

#### نظرة عامة

يبلغ عدد سكان تونس نحو 11,2 مليون نسمة، ورغم التوقعات بمناخ أكثر انفتاحاً مع القيام بخطوات في اتجاه الإصلاح التشريعي الملزم لحماية حرية التعبير على الإنترنت وتداول المعلومات بشكل حر، تتسبب مع مبادئ الثورة والانتقال

الديمقراطي، إلا أنه وتحت مظلة محاربة الإرهاب شهدت الأشهر الأخيرة تراجعاً ملحوظاً لحرية الإنترنت في تونس حيث وقعت ملاحقات قضائية وحالات اعتقال على خلفية نشر مواد تنتقد الحكومة أو المؤسسات أو ممثلي السلطة على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة أو مدونات خاصة أو مواقع صحفية.

### قطاع الاتصالات والإنترنت

وتسيطر شركة اتصالات تونس على سوق الهاتف الثابت بنسبة تبلغ نحو 89% من عدد المشتركين وتأتي بعدها شركة أورانج تونس بنسبة 6.9% ثم أوريدو بنسبة 3.5%، بالنسبة للهاتف الجوال فقد بلغ عدد المشتركين ما يزيد على 14.9 مليون مستخدم [30] من خلال أربعة شركات هم اتصالات تونس، أوريدو، لايكا موبايل، وأورانج تونس.

وقد انضمت شركة لايكا موبايل كمشغل جديد لخدمات الهاتف الجوال إلى سوق الاتصالات التونسي الذي شهد نمواً متزايداً واستثمارات جديدة خلال السنوات الأخيرة حيث كان سوق الاتصالات قبل انضمام الشركة ينقسم بين أربعة مشغلين أساسيين لخدمات الاتصالات هم اتصالات تونس وأوريدو وأورانج تونس.

أيضاً شهد سوق خدمات الإنترنت تطوراً ونمواً متزايداً خلال الفترة الأخيرة سواء اشتراكات الإنترنت عن طريق الهاتف الثابت أو تكنولوجيا الجيل الثالث، وحدث بعض التوسع والانتشار البطيء نسبياً في استخدام كابلات الألياف الضوئية التي تقدم اتصال بالإنترنت بسرعات عالية.

ويقدر عدد مستخدمي الإنترنت في تونس بنحو 7,5 ملايين مستخدم، منهم نحو 6 مليون مستخدم لفيس بوك، وأقرب عدد مستخدم تويتر من 250 ألف مستخدم، مما يمثل طفرة هائلة، لاسيما في عدد مستخدمي تويتر، حيث لم يكن العدد يتجاوز 110 ألف في بداية عام 2015.

### البيئة القانونية

أثار قيام البرلمان التونسي بالتصديق على قانون جديد لمكافحة الإرهاب في 25 يوليو 2015، قلق المهومين بحقوق الإنسان وحرية التعبير في تونس، حيث حفل بالعديد من المثالب مثل التوقيف بدون محاكمة لعدة أيام ويمنح الحكومة حق مراقبة الإنترنت والمراسلات، رغم احتوائه على بعض المواد التي تسمح للصحفيين بعدم الكشف عن مصادرهم.

ففي 25 يوليو 2015 قام البرلمان التونسي بالتصديق على قانون مكافحة الإرهاب [31] الذي أثار جدلاً واسعاً نتيجة لتأثيراته المتفاوتة على حرية الرأي والتعبير فرغم أن القانون يجرم استخدام السلطات لطرق تحري استثنائية كالاختراق أو التنصت على المكالمات بدون إذن قضائي لكنه في نفس الوقت احتوى على بعض المواد والتعريفات الفضفاضة وغير المحددة التي تفتح الباب أمام استغلال موادها للتضييق على حرية الرأي والتعبير على الإنترنت وفي حالات لا تتضمن ممارسة العنف أو الإرهاب.

تقع مسؤولية إدارة الاتصال بالإنترنت داخل تونس وإنفاذ القوانين المنظمة لذلك ضمن مهام وزارة تكنولوجيا الاتصالات والاقتصاد الرقمي وتأتي بعدها ثلاثة هيئات إدارية شبه مستقلة باختصاصات وسلطات مختلفة هم الهيئة الوطنية للاتصالات والوكالة التونسية للإنترنت والوكالة الفنية للاتصالات، كما يضمن الدستور التونسي حرية الإعلام عبر الإنترنت بجانب مراسيم وقوانين أخرى ترقى لمرتبة الدستور.

### حالات حجب أو حذف محتوى

لم تشهد الفترة الأخيرة أي حالات حجب حكومي موثقة لمحتوى على شبكة الإنترنت وبينما صرح مسؤولون في أكثر من مناسبة بأنه لن يكون هناك رقابة على الإنترنت في تونس [32] إلا أن وزير تكنولوجيا الاتصالات والاقتصاد الرقمي نعمان الفهري صرح بحدوث بعض محاولات التعاون والتنسيق مع الشركات المالكة لمواقع التواصل الاجتماعي بغرض غلق الصفحات التي تنشر محتوى بروج للعنف والتطرف، وحسب تقرير فيسبوك للشفافية فإن الحكومة التونسية أرسلت طلباً واحداً شمل الاستعلام عن بيانات 48 مستخدماً [33] بينما استقبلت جوجل طلباً واحداً لحذف المحتوى بحجة السب والقدح [34] ولم يتلقى تويتر أي طلبات حذف أو استعلام، كما تعرض موقع إنكيفادا لهجوم إلكتروني أدى لتوقفه عن العمل لأيام بعد ساعات من نشره لمعلومات تفيد بتورط تونسيين في فضائح "وثائق بنما" الشهيرة، ولا توجد أدلة مؤكدة عن مصدر الهجمات.

### حملات هامة على الإنترنت

#### #مانيش\_مسامح

أطلق نشطاء حملة #مانيش\_مسامح ضد قانون المصالحة الذي أقره رئيس الجمهورية الباجي قائد السبسي في منتصف عام 2016، وأجائته الحكومة للبرلمان للمصادقة عليه، وقاد الحملة قوى المعارضة وشباب الثورة وممثلي المجتمع المدني بسبب ما اعتبروه تشريعاً للمصالحة مع رجال أعمال متورطين في قضايا فساد في عهد نظام بن علي وتبريراً لإفلاتهم من المحاسبة على جرائمهم في حق الشعب التونسي مقابل إعادتهم للأموال المنهوبة.

#### حملة #ولدك\_في\_دارك

أطلق نشطاء حملة على مواقع التواصل الاجتماعي في صيف 2016 تحت عنوان "ولدك في دارك" وكان موضوع الحملة هو مطالبة رئيس الجمهورية بوضع حد لتدخل ابنه حافظ قائد السبسي في شؤون الدولة وعدم الخلط بين صفته كأب وبين كونه رئيساً للدولة، واستوحى التونسيون هذا الهاشتاج من مداخلة للنائب عمار عمروسية خلال جلسة لسحب الثقة عن حكومة الحبيب الصيد حيث قال موجهاً كلامه للرئيس التونسي "ولدك في دارك" مملحاً إلى وجود محاباة من رئيس تونس تجاه ابنه تسمح له بالتدخل في شؤون إدارة الدولة مستغلاً منصب والده.

#### #إحترم\_القانون، #طبق\_القانون

وفي خريف 2016، أطلق بعض النشطاء من المجتمع المدني حملة تدعو لاحترام وتطبيق القانون تحت عنوان احترم القانون، طبق القانون وورد في بيان عن الحملة إنها تهدف لحث المواطنين والمواطنات جميعاً على احترام القانون والالتزام به دون تمييز بين الأشخاص وفي كل الأوصاف التي تستدعي احترام القانون، وتسعى الحملة إلى إقناع جميع التونسيين للانخراط والدفاع عنها من خلال التوقيع على بيان "الالتزام المواطنين من أجل تونس".

### الملاحقات الأمنية والقضائية

محمد اليوسفي [35]

تلقي محمد اليوسفي، رئيس تحرير موقع "حقائق أون لاين"، في 15 يناير 2016 استدعاء للحضور لدى الوحدة الوطنية للأبحاث في جرائم الإرهاب بالعوينة، على خلفية نشر مقالات حول موضوع الإرهاب في تونس.

وأعلن نقيب الصحفيين التونسيين، ناجي البغوري، تضامنه مع رئيس التحرير والعاملين في الموقع، مؤكداً أن الاستدعاء غير قانوني، وأشار إلى أن مثل هذه الممارسات هي بمثابة محاولة تكبيل وتخويف للصحفيين من الخوض في قضايا

الإرهاب، ومؤشر سيئ للحكومة الجديدة، ومحاولة لإقحام القضاء من أجل الحد من حرية الإعلام، والتصديق على الإعلاميين.

عبد الفتاح سعّيد

قضت المحكمة الابتدائية بتونس بتاريخ 30 نوفمبر 2015 بسجن المدون وأستاذ الرياضيات عبد الفتاح سعّيد لمدة عام مع تعريضه ألفي دينار (960 دولار تقريبا) على خلفية اتهامه بالإساءة إلى شخصيات رسمية حكومية عبر موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، وكذا لتصريحه عبر فيديو نشره على صفحته عن تورط مسؤولين عموميين في عملية سوسة الإرهابية.

وتُظمت عدة وفيات تضامنية مع المدون عبد الفتاح سعّيد طالبت بالإفراج عنه، معتبرة أن ما قام به يندرج في إطار حرية الرأي والتعبير التي نص الدستور التونسي على حمايتها.

مهيب التومي

ألقت قوات الأمن القبض على التومي في يوليو 2015 على خلفية تدوينات على حسابه الخاص على فيس بوك، انتقد فيها تجاوز أفراد الأمن للقانون في أحداث عنف وقعت خلال إحدى فعاليات حملة "وينو البترول"، فضلا عن اتهامه بسبب وقذف رئيس الجمهورية. وقد تأجلت محاكمته عدد من المرات ويذكر أن إجراءات المحاكمة مستمرة حتى الآن، وقال التومي في تصريحات صحفية أن التدوينه التي يحاكم بسببها تعود إلى عام 2012، وأضاف أنه خلال المحاكمة قد تم تحريف الاتهام الموجه له من التناول على رئيس الجمهورية والتهمم والتحريض على أفراد الأمن الوطني، إلى اتهامه بالذف العلني في محاولة حسب رأيه لإخراج القضيّة من إطارها الحقوقي والمس بحرية الرأي والتعبير.

صحفيو موقع نواة

تعرض الفريق الصحفي لموقع "نواة" الإلكتروني يوم الأربعاء 30 سبتمبر 2015 إلى اعتداء بدني ولفظي من قبل أفراد أمن بالزري الرسمي بمنطقة باب سعدون أثناء تغطيتهم لمظاهرة الطلبة ضد مشروع قانون المصالحة، وذلك رغم إبرازهم البطاقات التي تثبت ممارستهم للمهنة، وقام عدد من أفراد الأمن بالاعتداء عليهم بالضرب محاولين اقتيادهم إلى مركز الشرطة ومصادرة وتخريب معداتهم.

نورالدين المباركي

في 8 يوليو 2015، وجهت السلطات القضائية إلى نورالدين المباركي، رئيس تحرير موقع آخر خبر أون لاين، تهمة التواطؤ مع الإرهاب لأنه نشر صورة فوتوغرافية تُظهر سيف الدين الرزقي، الذي قتل 38 مواطنا أجنبيا في هجوم 26 يونيو في سوسة، وهو ينزل من سيارة قبل أن يتوجه للبي الشاطئ و يشرع في إطلاق النار، قال قاضي التحقيق لنورالدين المباركي إنه وجه إليه تهمة "تسهيل فرار إرهابيين"، عملا بالفصل 18 من قانون مكافحة الإرهاب لسنة 2003، لأن الصورة التي نشرها قد تتسبب في تعطيل التحقيق الجاري لأنها ربما توجه إنذارا إلى شركاء الرزقي ويذكر أن قانون مكافحة الإرهاب الجديد الذي يوفر حماية للصحفيين الذين يمتنعون عن الإفشاء عن مصادرهم من الملاحقة القانونية لم يكن قد أقر بعد.

راشد الخياري ووليد العرفاوي

اتهمت النيابة العمومية راشد الخياري، رئيس تحرير صحيفة وموقع "الصدى" يوم 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 بالتشهير بسمعة الجيش وتفويض الروح المعنوية بموجب "قانون القضاء العسكري" وقانون العقوبات. مثل الخياري لأول مرة أمام قاضي التحقيق في 21 نوفمبر. في 26 سبتمبر، اتهمت النيابة العمومية العسكرية جمال العرفاوي، صحفي مستقل، بالتشهير بسمعة الجيش في مقال على موقع Tunisie-telegraph.com، بموجب الفصل 91 من قانون القضاء العسكري. كلاهما مطلق السراح بانتظار المحاكمة.

عفراء بن عزة

عفراء بن عزة، تلميذة بالسنة الثالثة آداب بأحد المعاهد الثانوية بالكاف، تبلغ من العمر 17 سنة، مناضلة بالحركة الطلابية وناشطة مستقلة. أقدم أفراد البوليس على إيقافها مساء يوم الأربعاء 16 ديسمبر 2015 بمدينة الكاف على خلفية مشاركتها في وقفة احتجاجية تندد بالتفريط في مقهى سيدي مخلوف الذي يعتبر أحد المعالم التراثية بمدينة الكاف. وقد رافق إيقافها عنف لفظي ومادي من قبل أفراد البوليس، وحسب ما سمعته والدتها وشقيقتها من صراخ، يشتبه أنه تم استخدام العنف كذلك بمركز الأمن أثناء استجوابها دون حضور المحامي، وأكهرت على إمضاء محضر البحث ومحضر احتجاجها والحال أنها قاصر. كما تم اتهامها بشن حملة ضد الأمن بسبب تنديدها بالعنف البوليسي على مواقع التواصل الاجتماعي، يذكر أن قاضي الطفولة قام بإطلاق سراحها يوم 29 يناير 2016.

عثمان

نظرة عامة

رغم سعي سلطنة عمان إلى توفير البنية الأساسية وخدمات الاتصالات وزيادة أنواع الخدمات وتوسيع النطاق الجغرافي لانتشارها، إلا أنها تركت جمهور المستخدمين فريسة للشركات وزيادة الأسعار، وهو ما دعا المواطنين للدعوة لمقاطعة شركتي عمانتل، وأريديو خلال شهر أكتوبر 2016.

وكأغلب الحكومات العربية، دشنت الحكومة عدد من المبادرات لزيادة انتشار خدمة الإنترنت في السلطنة مع التركيز على النفاذ عريض النطاق بسرعات عالية، ولكنها سعت إلى احتلال صفحات مواقع التواصل الاجتماعي والسيطرة على المواقع الإلكترونية، وحبس وملاحقة نشطاء الإنترنت المنتقدين والمطالبين بالإصلاح الإداري والسياسي.

قطاع الاتصالات

بلغ عدد سكان سلطنة عمان نحو 4,6 مليون نسمة، في نهاية عام 2016، ويقدم خدمات الاتصالات في عمان 13 مشغلا ينقسمون إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى، وهي الشركات الحكومية والخاصة التي تمتلك بنية أساسية لتقديم خدمات الاتصالات أو الشركات التي تقدم خدمات اتصالات عامة دولية من خلال المنافذ الدولية، ويتم إصدار هذا النوع من التراخيص بمرسوم سلطاني، وتشمل هذه الفئة شركات (الشركة العمانية للاتصالات - عمانتل، القطرية للاتصالات - أوريديو، المداخل للاستثمار، والربط العربي - فرندي، أواصر عمان، سمائل للاتصالات).

والفئة الثانية وهي الشركات التي تقوم بتوفير خدمة إعادة بيع خدمات الاتصالات المتنقلة باستخدام البنية الأساسية

لمشغل من الفئة الأولى، وتصدر بقرار من وزير النقل والاتصالات، وتشمل هذه الفئة شركات (مجان للاتصالات - رنة، الربط العربي - فرندي، وسمانتل للاتصالات، وشركة زاجل للاتصالات، و Via cloud Muscat LLC)

الفئة الثالثة وهي الشركات التي تقوم بتقديم خدمات اتصالات خاصة الغير المتصلة بشبكة الاتصالات العامة، وتشمل شركات (أزيان للاتصالات، ورجنت للشرق الاوسط)

وفي نهاية يونيو 2016، استحوذت شركة الاتصالات العمانية المتكاملة على حصة شركة مجان للاتصالات "رنة موبايل". وقد بلغت إجمالي خطوط الهاتف الثابت نحو 470 ألفاً خطاً بنهاية عام 2016، وتجاوز عدد مستخدمي التليفون المحمول 6,5 مليون مستخدماً بنهاية 2016، وبلغ إجمالي مستخدمي النطاق العريض الثابت الذي يشمل خدمة DSL والخطوط المؤجرة (واي ماكس) 276 ألفاً و643 مستخدماً. ووصل عدد مستخدمي النطاق العريض للإنترنت بالتليفون المحمول 3 ملايين و910 آلاف و685 مستخدماً.

وتعد سلطنة عمان ، آخر معازل المنتديات الحوارية ، حيث تظل أهم سبل التواصل والحوار في السلطنة ، رغم

تزايد عدد مستخدمي فيسبوك بدرجة كبيرة منذ عام 2014، حيث بلغ عدد مستخدميه نحو 1,6 مليون مستخدم في نهاية عام 2016، بينما يأتي موقع تويتر في مرتبة متأخرة جدا في الاستخدام في عمان ، إذ لم يتجاوز عدد مستخدمي تويتر 200 ألف مستخدم.

### البيئة القانونية والتشريعية

استمرت السلطات في حصار حرية الرأي والتعبير على الإنترنت وعلى وسائل الاتصال من خلال قانون تنظيم الاتصالات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2002/30، الذي ينص على معاقبة أي شخص يبعث رسالة تخالف النظام أو الآداب العامة عبر أي وسيلة تواصل، وهي تعبيرات مرنة تسمح للسلطات العمانية بالملاحقة القضائية لنشاط الإنترنت، كما استمرت في استخدام قانون المطبوعات والنشر، وقانون الرقابة على المصنعات الفنية، وقانون المنشآت الخاصة، وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 12 / 2011، وذلك لقمع الأصوات الناقدة والداعية إلى الإصلاح.

### الملاحقات الأمنية والقضائية

واصلت السلطات العمانية فرض القيود على حرية استخدام الإنترنت من خلال الملاحقة القضائية للصحفيين والمواقع الإلكترونية ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي المنتقدين، وذلك بموجب بنود فضفاضة في قانون العقوبات، وقانون المطبوعات والنشر

وقامت السلطات العمانية باعتقال ومحاكمة عدد من نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، على خلفية التضامن مع جريدة الزمن التي أغلقها وزارة الإعلام، وحجب موقعها على الإنترنت بأمر من وزير الإعلام في 9 أغسطس 2016، بموجب قرار وزاري على خلفية طرح الجريدة لتساؤلات حول شبهات فساد تحوم حول موظفين عموميين، ومزاعم بتدخل رئيس المحكمة العليا في أحكام القضاء بدعوى "تنفيذ تعليمات من جهات عليا".

### المغرد صقر البلوشي

اعتقل الناشط على مواقع التواصل الاجتماعي صقر البلوشي، إثر مثوله أمام القسم الخاص لدى القيادة العامة لشرطة عمان (المخابرات) في العاصمة مسقط، بعد استدعائه عبر الهاتف من قبل جهاز الأمن الداخلي في 5 أكتوبر 2016، وذلك على خلفية إعلان دعمه لجريدة الزمن، ولم يُمكن من اصطحاب محامي، ولم يُسمح له بالتواصل مع عائلته سوى مرة واحدة فقط لإبلاغهم أنه سيستمر في الحبس.

وصقر البلوشي، هو عضو المجلس البلدي السابق لولاية لوى، وسبق اعتقاله عقب مشاركته في وقفة احتجاجية في 22 أغسطس 2013 ضد انبعاث الغازات السامة من المنشآت الصناعية في ميناء صحار، وبعدها أصدرت وزارة الداخلية

قراراً يقضي بإحلال شخص آخر محل صقر البلوشي في عضوية المجلس البلدي، ومنع صقر من الترشح في الانتخابات التي تليها.[43]

الشاعر محمد الحارثي

اعتقلت السلطات الأمنية في منتصف أغسطس 2016، الشاعر محمد الحارثي لمدة يوم واحد دون أن تعلن عن أسباب الاعتقال، فيما يُعتقد أنه جاء على خلفية تغريدات نشرها على حسابه في موقع "تويتر" استنكر فيها اعتقال ثلاثة صحفيين من جريدة الزمن، بالإضافة إلى التعبير عن آرائه ضد الفساد في البلاد.

الكاتب والقاص حمود الشكيلي

قضت المحكمة الابتدائية في مسقط، في 18 أكتوبر 2016، بسجن الكاتب والقاص حمود الشكيلي 3 سنوات، وغرامة 1000 ريال عماني (نحو 2600 دولار)، وكفالة قدرها 5000 ريال عماني (نحو 13000 دولار) لإطلاق السراح في حالة الاستئناف بزعم استخدام تقنية المعلومات في الإخلال بالنظام العام للدولة، على خلفية قيامه بنشر قصيدة رمزية على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، يناشد فيها جمهوره بكسر حاجز الصمت والخوف.[44]

وكان الكاتب والقاص حمود الشكيلي قد اعتقل في 14 أغسطس 2016 في زنزانة انفرادية، ودخل في إضراب عن الطعام لبطعة أيام في 27 سبتمبر 2016.

الناشط حسن مبارك البلوشي

أيدت محكمة استئناف صحار في 13 يونيو 2016، أحكام السجن الصادرة ضد الناشط حسن مبارك البلوشي المعروف باسم "حسن البشام"، مع إلغاء الغرامة عن التهمة الثانية "إعابة الذات السلطانية". وكانت المحكمة الابتدائية في صحار، قد حكمت على البشام في 8 فبراير 2016 بالسجن، بعد أن أدانته بزعم "التجديف علانية على العزة الإلهية" و"إعابة ذات السلطان" واستخدام الشبكة المعلوماتية في ما شأنه المساس بالقيم الدينية".

المدافع الحقوقي سعيد جداد

فضى المدافع البارز عن حقوق الإنسان سعيد جداد، مدة حبسه البالغة سنة واحدة، وأطلق سراحه في 26 أغسطس 2016، بزعم "استخدام شبكة المعلومات (الإنترنت) في نشر ما من شأنه المساس بالنظام العام"، على خلفية موضوعات كتبها تمجيداً لذكرى الحراك الاحتجاجي في صلاة في 25 فبراير 2011، وكذلك على خلفية قيامه بكتابة رسالة إلى باراك أوباما، عبر فيها عن استيائه من السياسات الأمريكية فيما يتعلق بحقوق الإنسان في منطقة الخليج.

وكانت قوات الامن قد اعتقلت جداد بعد منتصف ليل 25 نوفمبر 2015، وقامت بترحيله إلى سجن أزراب بمدينة صلالة

لتنفيذ الحكم الصادر ضده من المحكمة الابتدائية بصلاته في 7 إبريل 2015، وأيدته محكمة الاستئناف بنفس المدينة في 18 نوفمبر 2015، بالسجن لمدة سنة وغرامة قدرها 1000 ريال عُمانى (حوالي 2600 دولار). [45]

### توقف مجلة "مواطن" الإلكترونية ضماناً لسلامة كتابها والعاملين

أعلنت مجلة "مواطن" الإلكترونية العمانية في 14 يناير 2016، توقفها عن النشر، "ضمانة لسلامة كتابها والعاملين". [46] وكان رئيس تحرير "مواطن" الناشط والكاظم "محمد الفزاري" قد تعرّض للتهديد والتصييق الأمني، وسحبت وثائقه الشخصية ومنعه من السفر، لعدة أشهر قبل أن يقرر الخروج من عمان في يوليو 2015، بطريقة غير "شرعية" طالباً اللجوء السياسي إلى بريطانيا.

كما استدعى القسم الخاص في قيادة الشرطة العمانية بمسقط (الذراع التنفيذي لجهاز الأمن الداخلي)، المدافعة عن حقوق الإنسان وأحد محرري المجلة، بسمة البادي، حيث تم التحقيق معها على مدى ثلاثة أيام متتالية وأجبرت على توقيع تعهد بعدم العمل مع "مواطن" وقطع صلتها مع جميع نشطاء حقوق الإنسان. [47]

يذكر أن مجلة "مواطن" الإلكترونية اهتمت بقضايا حقوق الإنسان وحماية الحريات العامة في عمان، وعملت على صناعة فكر إعلامي حر ومتجدد يعبر عن أحداث المجتمع العماني وقضاياها.

## لبنان

### نظرة عامة

في أكتوبر 2016، تم انتخاب القائد العام الأسبق للجيش اللبناني "ميشال عون" رئيساً للبنان، بعد شعور هذا المنصب لمدة ثلاثين شهراً، شهدت لبنان خلالها العديد من الأزمات، ضمنها ازماتان "فضيحتان" تتعلقان بالإنترنت:

الأولى: "فضيحة أزمة النفايات" وما رافقها من عقود تصدير تبين أنها مزورة لشركات وهمية عملت الحكومة والمتورطين فيها على الإسراع بسحبها من التداول لقطع الطريق على وصول الملف إلى المحاسبة" [48]

والثانية: هي فضيحة شبكات الإنترنت غير الشرعية والتي تم تفجيرها "عندما تقدّم تجمّع مقدّمى خدمات الإنترنت بشكوى إلى وزارة الاتصالات في يناير 2016، ضدّ 12 شركة مرخّصة من وزارة الاتصالات وتبوع الإنترنت غير الشرعيّ، حيث يستحوذ هذا القطاع غير الشرعيّ على 30% من سوق الإنترنت في لبنان، مما يربّب خسارة مائيّة فادحة على خزينة الدولة، قدرت بنحو 200 مليون دولار سنوياً وفق ما أعلنه وزير المال علي حسن خليل خلال اجتماع لجنة الاتصالات النيابية في مجلس النواب في شهر مارس 2016". [49]

وقد تردد عبر وسائل الإعلام اللبنانية والعربية تورط شخصيات عامة في الفضيحة الأخيرة. كما إن المعتقلين (المقبوض عليهم) في هذه القضية قد يواجهون تهماً أخرى مثل التجسس لصالح دولا أجنبية، خاصة وأن الشبكات غير الشرعية على صلة وثيقة بقرص وأسراويل.

### قطاع الاتصالات والإنترنت

تعد لبنان من الدول الأكثر استخداماً للإنترنت ومن الأعلى سعراً له، وقد تشكل هذه الشبكات غير الشرعية عنصراً جاداً للمواطن اللبناني حيث تقدم خدمة الإنترنت بسعر أقل بكثير مما تقدمه الدولة.

بلغ عدد السكان في لبنان نحو 5,9 مليون نسمة، ضمنهم مئات الآلاف من اللاجئين السوريين، مما تسبب أيضاً في ارتفاع عدد مستخدمي الإنترنت ليلعب نحو 4,5 مليون مستخدم، أغلبهم يستخدمون الإنترنت عبر الهاتف المحمول.

ويعد فيس بوك هو الشبكة الاجتماعية المفضلة لدى مستخدمي الإنترنت في لبنان، حيث بلغ عدد مستخدميه نحو 3,2 مليون مستخدم في نهاية عام 2016، في حين بلغ عدد مستخدمي تويتر نحو 350 ألف مستخدم وهي نسبة ارتفاع متواضعة مقارنة بـ 250 ألف مستخدم في نهاية عام 2014، وقد يكون السبب هو التراجع الذي يشهده موقع تويتر بشكل عام، والمنافسة الشديدة مع شبكات التواصل الجديدة مثل سنابشات.

### البيئة القانونية المنظمة لقطاع الاتصالات

لم تتحرك الدولة نحو تطبيق مشروع قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي، سوى بعقد لجنة فرعية لمناقشته في يوليو 2015 وتعهدت اللجنة بعقد المزيد من الجلسات لمناقشة باقي بنود القانون، ولم ترد حتى الآن أي أخبار بشأن تفعيل هذا القانون.

ويستمر الغضب من بوليس الإنترنت وهو المكتب المعروف بـ"مكافحة الجرائم المعلوماتية" حيث يزداد انتهاكه لحرية التعبير على الإنترنت، عبر استغناءات وتحقيقات لمستخدمي الإنترنت ولاسيما شبكات التواصل الاجتماعي.

وبشكل عام، لا تتسم القوانين اللبنانية بحماية الخصوصية، حيث عانى المستخدم اللبناني من المراقبة والتنصت، ليس فقط من قبل الدولة ولكن من قبل جهات أخرى بل ودول أخرى. حيث تمكنت بعض الدول، وبعض الأفراد والكيانات، من إنشاء شبكات غير قانونية، في غياب منظومة قانونية صلبة تحمي البيانات الشخصية للمستخدم.

### الحراك السياسي وأثره على الإنترنت في لبنان

أبرز الأحداث التي شغلت مجتمع الإنترنت في لبنان هي الاحتجاجات اللبنانية المعروفة بـ"طلعت ريحتكم"، والتي حدثت في الفترة ما بين يوليو 2015 وحتى أكتوبر 2015، وهي الأكبر خلال السنوات الأخيرة، إلا إنها تختلف في تنظيمها وانطلاقها عن ثورة الأرز على عدة أصعدة، أهمها دور الشبكة الإلكترونية في التنظيم والإعلان عن أماكن التجمع، ونقل الأخبار، والصور، والإعلان عن الأهداف.

يتصل حراك "طلعت ريحتكم" بالفضيحة الأولى المشار إليها في التقرير، وهي فضيحة النفايات والتورط في عقود مع شركات وهمية.

في أثناء فترة الحراك اللبناني كان "هاشتاج" #طلعت\_ريحتكم هو الأنشطة على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" كما تصاعد عدد المتابعين لصفحة "طلعت ريحتكم" على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك وتويتر إلى مئات الآلاف، بالإضافة إلى الصفحات الأخرى التي كانت تغطي الاحتجاجات آنذاك.

### ملاحقة الناشطين إلكترونياً قضائياً

### تعهدات الصمت

لا يوجد في لبنان أي تشريع من شأنه حماية الناشطين إلكترونياً أو الصحفيين من الملاحقة القضائية، ومن ثم باتت حرية الرأي والتعبير في لبنان على حافة الخطر.

وعلى الرغم من أن البيئة اللبنانية كانت الأكثر انفتاحاً بين الدول العربية، إلا إن مكتب مكافحة الجرائم الإلكترونية والذي يعمل منذ العام 2006، يقوم بدور الملاحق الدائم للناشطين إلكترونياً والصحفيين أكثر من قيامه بالدور المنوط به، ألا وهو حماية البيانات الشخصية، والخصوصية، وحماية المستخدمين من التنشيط واختراق حساباتهم.

ومن أشهر الانتهاكات التي يقوم بها مكتب مكافحة الجرائم الإلكترونية في لبنان، هو ما يسمى بـ"تعهدات الصمت"، وهي إقرارات وتعهدات يقوم المكتب بإجبار الناشط الإلكتروني بالتوقيع عليها عقب التحقيق معه لساعات، يتعهد فيها الناشط الإلكتروني بعدم التعرض للأمر موضوع التحقيق، سواء كان شخصية عامة، أو قضية ما.

المصور علي خليفة

والمعروف بلقب "متهم الفوتوشوب"، حيث تم اعتقاله في 8 فبراير 2016 بعد مراهمة منزله و"ذلك بسبب اتهامه بتشويه صور للرئيس رفيق الحريري بعبارة مسيئة وتوزيعها عبر بعض مواقع التواصل الاجتماعي، وعقب التحقيق معه في نيابة صيدا، تم إخلاء سبيله بعد يومين، بضمناً محل إقامته، وتعتقد الشبكة العربية أن الرسالة التي كان يراد إبلاغه بها هي الصمت والتوقف عن النقد، حيث طلب رجال الشرطة من والدته أن تطلب منه التوقف عما يفعله على فيس بوك.

نبيل الحلبي

قامت قوات الشرطة باقتحام منزل المحامي والحقوقى نبيل الحلبي في مايو 2016، بزعم أنه لم يستجيب لاستدعائه للتحقيق في اتهام مستول أميني له بالسب والقذف، حين طالب وزارة الداخلية اللبنانية أن تنظف نفسها من الفاسدين.

وكالعادة، قضى الحلبي ليلته لدي أجهزة الأمن قبل أن يفرج عنه، بعد أن وصلته رسالة التهريب.

باسل الأمين

بعد أن شاهد الشاب اللبناني باسل الأمين فيديو للاجئ سوري يركع وهو شبه عاري أمام رجل لبناني، كتب على الفيس بوك غاضباً "قال «صرماية للاجئ والعامل والمواطن السوري بتسوي جمهوريتكم وأرزكم ولبنانكم ويمينكم واستقلالكم وحكومتمكم وتاريخكم وتورتكم ورؤساكم شو فهمنا؟».

تم اعتقال باسل الأمين واحتجازه لمدة 17 أيام بتهمة إهانة الرموز الوطنية، قبل الإفراج عنه بكفالة.

### حجب المواقع

ما زالت السلطات اللبنانية مستمرة في سياسة حجب المواقع التي تسميها "الإباحية" و"المواقع التي" تحت على الفتنة بين الطوائف".

أما المراقبة فهي أزمة حقيقية في لبنان. إذ أن أغلب الدول العربية تخضع الشبكة العنكبوتية لرقابة الدولة، مما يزيد من مساحة القمع والتضييق على حرية الرأي والتعبير، أما في لبنان فإن المستخدم مراقب من الدولة، كما إنه مراقب من جهات ودول أخرى، وقد كشفت فضيحة الإنترنت التي أعلن عنها وزير الاتصالات بطرس حرب أن المستخدم اللبناني للإنترنت قد يقع ضحية بعض الدول والكيانات التي تخترق بياناته وتنتهك خصوصيته. وبات المواطن اللبناني بين مطرقة رقابة الدولة وسندان رقابة دول أخرى وكيانات مجهولة.

### مصر

#### نظرة عامة

أهم ما يميز مجال الإنترنت في مصر في خلال العام المنصرمين، هو اهتمام الحكومة المصرية بما يسمى "جرائم الإنترنت"، وإصدار تشريعات و عرض مشاريع قوانين جديدة تحاصر حرية التعبير في الإنترنت على مجلس الشعب.

و الكثير من الملاحظات القانونية سواء السياسية أو الجنائية في خلال هذين العامين، جاء كنتاج لحملة هائلة من الرقابة والمتابعة لمستخدمي الإنترنت، لاسيما فيس بوك وتويتر، تصل لحد الاستدعاءات الأمنية المتكررة لنشطاء الإنترنت سواء لتوصيل رسالة " أنتم تحت أعيننا" أو كمحاولة لتجنيدهم كمخبرين، وذلك ضمن عملية واسعة النطاق تهدف لحصار المجال العام وتقيوت اي فرصة لحراك عام، على غرار حراك يناير 2011.

أبضا فإن الدولة مهتمة بأن يكون لها تواجد مكثف على مواقع التواصل الاجتماعي، بل والتباري مع المستخدمين من المواطنين فيما يسمى بـ"نشاط الهاشجات" عبر إعلامي السلطة وما يسمى باللجان الإلكترونية التي تعمل لصالحها، بخلاف تواجد صفحات للوزارات على مواقع التواصل الاجتماعي خاصة فيس بوك وتويتر.

يحدث هذا نتيجة تأثير الإنترنت بشكل عام، ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل خاص، على المجتمع المصري والحياة السياسية المصرية بات قويا لدرجة تسمح لنا بأن نقول أن هناك مجتمعا سيبريا قويا في مصر.

#### قطاع الاتصالات والإنترنت

بنهاية عام 2016 بلغ تعداد المصريين داخل مصر فقط إلى نحو 92 مليون نسمة، بخلاف المصريين المقيمين في الخارج والمهاجرين.

وفي 2016 أصدرت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية تقريرا جاء فيه أن عدد المشتركين في التليفونات الثابتة في عام 2016 بلغ نحو 6 مليون مشترك مما يعني استمرار تراجع استخدام التليفون الأرضي، كما بلغ عدد المشتركين في الهواتف المحمولة في يونيو 2016 إلى نحو 97 مليون مستخدم، مما يعني أن عدد خطوط الهاتف المحمول يزيد عن تعداد السكان.

وقد بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في مصر نحو 56 مليون مستخدم، بينهم نحو 45 مليون مستخدم لموقع فيس بوك، لتستمر مصر في صدارة الدول العربية التي تستخدم فايس بوك " وإن تراجع النسبة إذا قورنت بالنسبة لعدد السكان"، فيما بلغ عدد مستخدمي تويتر نحو 7 مليون مستخدم، لتستمر مصر أيضا في المركز الثاني بعد السعودية التي تصدر عدد مستخدمي تويتر.

#### البيئة القانونية المنظمة لقطاع الاتصالات

بتاريخ 16 إبريل 2015، أصدرت الدولة المصرية قانون جديد لجرائم الإنترنت تضمن البنود التالية:

1- يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن 50 ألف جنيه ولا تجاوز 250 ألف جنيه كل من أدخل إلى شبكة معلوماتية ما من شأنه إيقافها عن العمل أو تعطيلها أو الحد من كفاءة عملها أو التشويش عليها، أو إعاقتها، أو التنصت عليها أو اعتراض عملها

2- يعاقب بالحبس وبغرامة لا تجاوز 5 آلاف جنيه كل من استخدم بريداً إلكترونياً لا يخصه في أمر يسيء إلى صاحب البريد، كما يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه كل من اصطنع بريداً إلكترونياً أو موقعاً، ونسبه زوراً إلى شخص طبيعي أو اعتباري

3- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين كل من أنشأ، أو ساهم في إنشاء، موقعاً على شبكة معلوماتية يهدف إلى الترويج لارتكاب أية جريمة من المنصوص عليها في قانون العقوبات، أو أي من القوانين الخاصة.

فيما يعاقب بالحبس المسئول عن الإدارة الفعلية لأي شخص اعتباري، إذا تعرض الموقع أو البريد الإلكتروني المخصص للكيان الذي يديره لأي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، ولم يبلغ بذلك الجهات الرسمية المختصة وقت علمه بالجريمة.

4- منح القانون جهات التحري والضبط المختصة، إذا ما رصدت قيام مواقع تبث من داخل الجمهورية، أو خارجها، بوضع أية عبارات أو أرقام أو صور أو أفلام، أو أية مواد دعائية، أو غيرها، من شأنها تهديد الأمن القومي، أن تعرض محضراً بذلك على جهات التحقيق وتطلب الإذن بحجب المواقع أو المواقع محل البث، أو حجب بعض روابطها، وتقوم جهة التحقيق بعرض طلب الإذن على محكمة الجنايات، منعقدة في غرفة مشورة خلال أربع وعشرين ساعة مشفوعاً بمذكرة برأيها، وتصدر محكمة الجنايات قرارها في الطلب، في ذات يوم عرضه عليها، إما بالقبول أو الرفض.

وتعتبر المادة الأخيرة من القانون هي الأخطر، حيث إنه لا يوجد في الدستور أو القانون المصري ما يعرف ماهية "الأمن القومي" ويترك الأمر لتقدير الأجهزة السيادية.

لم تكنف الدولة المصرية بهذا القانون، فقد تم عرض مشروع قانون على مجلس الشعب ينص على عقوبة الإعدام كحد أقصى لما يسمى بجرائم الإنترنت، وقام مجلس الشعب بالموافقة على مشروع القانون الذي لم يفعل بعد.

#### مراقبة الإنترنت:

في الأول من إبريل عام 2016 نشرت وكالة رويترز تقريراً بشأن وقف مصر لخدمة فايس بوك "فري بيسكس إنترنت" في نهاية عام 2015، وأرجعت الوكالة سبب هذا الوقف إلى رفض الشركة الطلب المصري بتمكين السلطات المصرية من مراقبة الحسابات الإلكترونية على موقع التواصل الاجتماعي فايس بوك. ولم تنف السلطات المصرية أو ترد على التقرير، كما لم تعط إدارة فايس بوك أي تفاصيل عن الطلب المصري أو الكيفية التي كانت السلطات المصرية تريد بها مراقبة الحسابات، لكنها أيضاً لم تنف ما ورد بالتقرير.

يبدو أن مستخدمي الإنترنت في مصر، خاصة مواقع التواصل الاجتماعي ك فايس بوك و تويتر وغيرهما، يدركون تماماً إنهم تحت المراقبة، وقد أشار المستخدمون إلى معرفتهم بذلك عبر هاشتاج #احنا متراقبين، ومع ذلك لم تبدل السلطات المصرية جهداً للنفي، بل أن وتيرة القبض على نشطاء الإنترنت قد ارتفعت وتضاعفت.

كما إن النيابة اعتادت تقديم صوراً من منشورات لبعض المتهمين في قضايا سياسية على صفحات شخصية، أو منسوبة لهم، كدليل إثبات على التهم الموجهة ضدهم.

لم تكنف الدولة المصرية بإصدار قوانين مقيدة لحرية الإنترنت، بل تعدت ذلك إلى شراء أنظمة مراقبة واختراق من شركات إيطالية<sup>1</sup> وفرنسية<sup>2</sup>، حسب تسريبات صحفية مختلفة.

تهدف تلك التقنيات، إلى إحكام القبضة الأمنية تماماً، على مستخدمي الإنترنت في مصر.

#### هل يمكن القول هنا، أن النظام المصري أكتفى بذلك؟

كان ذلك أمل الكثير من النشطاء والمدافعين عن حرية الإنترنت، لكن أصيبوا جميعاً بخيبة أمل ضخمة..

حدثت النقلة الأكبر، في تاريخ علاقة الدولة بالإنترنت في الرابع والعشرين من مايو الماضي، حيث أقدمت الدولة على حجب عدد من المواقع الإخبارية، في خطوة، لم تمارس بهذا التوسع من قبل على اختلاف الأنظمة السياسية التي حكمت مصر، سواء مبارك أو المجلس العسكري، أو الإخوان، أو نظام 3 يوليو.

حيث قامت في منتصف مايو الماضي بحجب عدد من المواقع الإخبارية في البداية، ثم توسع ذلك الحجب ليشمل مواقع عدة، لا علاقة لها بالسياسة بالمرّة، كما هو حال موقع "كورايبا"، ليطال الحجب مئات المواقع مختلفة النشاط والخلفية.

لم يتوقف الحجب، على المواقع، بل امتد ليشمل خدمة "تور-TOR" كشبكة، أو متصفح، الهادفة لتجاوز الحجب والمجهولية، وأيضاً المعبر الموصى به. "recommended bridge"، الذي يستخدم لتجاوز حجب تور.

أيضاً امتد الحجب، ليشمل بجانب تور، عدد من المواقع المقدمة لخدمة الـ "VPN" والبروكسيات.

و لإحكام القبضة الرقابية، قامت السلطات المصرية بحجب خدمة سيجنال "Signal" في مصر، وعطلته لعدة أيام، قبل أن يخرج ميرمجي الشركة بحل لذلك، وقاموا باستخدام معابر وخدمات جوجل، لتجاوز الحجب.

ولأسباب ربحية بحتة، تقوم شركات الاتصالات، على فترات متفاوتة بحجب خدمات الاتصال الصوتي-المرئي (VOIP) عبر الإنترنت، مثل سكايب على شبكات خطوط الهاتف المحمول.

#### الملاحقات الأمنية والقضائية :

##### أولاً: قضايا الإنترنت

##### فايس بوك وتويتر:

أقيمت العديد من الدعاوى القضائية المطالبة بعلق فايس بوك و تويتر في مصر لتحريضهما على العنف وتم رفض بعضها ، ومارزال بعضها ينظره القضاء.

\* الداخلية تعلق 163 صفحة على "فايس بوك" بسبب التحريض على العنف

هذا ليس عدد الصفحات التي أغلقتها الداخلية على موقع فايس بوك ، بل هو عدد صفحات جاءت بخبر واحد<sup>[53]</sup> ضمن مئات الصفحات التي تم إغلاقها ، وايضا القبض على مئات آخرين من المشتركين في فايس بوك.

و تتعدد الاتهامات المنسوبة لمن يتم القبض عليه ، وأهم هذه الاتهامات :

- أهانة رئيس الجمهورية عن طريق الإنترنت.
- إثارة الرأي العام وعرقلة مؤسسات الدولة ،
- التحريض على إسقاط النظام،
- التحريض على العنف

وطبقا لهذه الاتهامات ، فقد يمكن المقبوض عليه أشهر في السجن وقد يتم محاكمته ليسجن لسنوات ، وكان ضمن المحتجزين بسبب هذه الاتهامات الفصفاة:

- الشاعر غازي حبيبة
- المحامي الحقوقي مالك عدلي.
- الشاعر خالد سعيد
- النشاط نايل حسن

ويكفي أن تكتب على محرك البحث الشهير جوجل جملة ( الداخلية تغلق صفحة على فيس بوك ، او ، الداخلية تلقي القبض على بسبب فيس بوك) لينهال كم من النتائج التي رصدت الشبكة العربية ضمنها نحو 350 صفحة تم اغلاقها ، فضلا عن القبض على العشرات ، بسبب الرقابة الحادة على شبكة فيس بوك.

#### ظهور الدولة بكثافة على مواقع التواصل الاجتماعي:

جدير بالذكر أن رئيس الدولة له صفحة رسمية على موقع التواصل الاجتماعي فايس بوك، كذلك وزارة الداخلية، والقوات المسلحة، وكل هذه الصفحات تتفاعل وتنشط بشدة.

وقد قام أحد الإعلاميين المؤيدين للسلطة بعرض استفتاء على الجماهير عبر موقع التواصل الاجتماعي تويتر يسأل فيه: هل تؤيد ترشح السيسي لفترة رئاسية ثانية؟ وجاءت النتيجة على موقع تويتر: 89% لا، مما اضطر الإعلامي لغلق صفحته والظهور على الشاشات مؤكداً بأن النتيجة تم تزويرها من قبل جماعة الأخوان المسلمين.

#### مستخدمي الانترنت وشبكات التواصل في العالم العربي

فبراير 2017

الدولة	عدد السكان والمقيمين بالمليون	عدد مستخدمي الانترنت	عدد مستخدمي فيس بوك	عدد مستخدمي تويتر
الأردن	9 مليون	7,5 مليون مستخدم	5,2 مليون مستخدم	400 ألف مستخدم
الامارات	9,2 مليون	8,5 مليون مستخدم	7 مليون	2,5 مليون
البحرين	1,5 مليون	1,4 مليون مستخدم	800 ألف	500 ألف
الجزائر	40 مليون	17 مليون	15 مليون	250 ألف مستخدم
السعودية	31 مليون	21 مليون مستخدم	15 مليون	9 مليون
السودان	37,5 مليون	13 مليون مستخدم	5 مليون	120 ألف
الكويت	4 مليون	3,3 مليون مستخدم	2,4 مليون	2 مليون
تونس	11,2 مليون	7,5 مليون مستخدم	6 مليون	250 ألف
سلطنة عمان	4,6 مليون	3,9 مليون مستخدم	1,6 مليون	200 ألف
لبنان	5,9 مليون	4,5 مليون	3,2 مليون	350 ألف
مصر	92 مليون	56 مليون مستخدم	45 مليون	7 مليون
المغرب	35 مليون	21,5 مليون مستخدم	8 مليون	250 ألف
اليمن	28 مليون	7 مليون	2,2 مليون	100 ألف
سوريا*	19 مليون	5,5 مليون	3 مليون	200 ألف
ليبيا	6,5 مليون	2,6 مليون	2 مليون	100 ألف
موريتانيا	4,2 مليون	750 ألف	500 ألف	10 آلاف
الصومال	11 مليون	750 ألف	650 ألف	10 آلاف
قطر	2,4 مليون	2,1 مليون	1,6 مليون	700 ألف
فلسطين	4,9 مليون	3 مليون	2,2 مليون	220 ألف
العراق	38 مليون	5 مليون	3,5 مليون	250 ألف
الاجمالي	394,9	191,8	129,85	نحو 24,5 مليون

#### المعركة لم تنتهي .. الانترنت والحكومات العربي

[1] خبر في موقع حبر الإلكتروني "http://7iber.com/technology/jordan-blocking-corporate-websites" آخر زيارة 17 ديسمبر 2016

[2] خبر منشور على موقع حبر بعنوان "كيف يقودك منشور على فيسبوك إلى محكمة أمن الدولة" الرابط: http://7iber.com/politics-economics/how-a-facebook-post-can-lead-you-to-state-security-court تاريخ النشر : 8 ديسمبر 2016 آخر زيارة 18 ديسمبر 2016

[3] تحقيق منشور على موقع "سيتزن لاب" حول الحكومات التي تستفيد من خدمات شركة "بلو بلنت" https://citizenlab.org/2013/01/planet-blue-coat-mapping-global-censorship-and-surveillance-tools/ أخرى زيارة 20 ديسمبر 2016

[4] تقرير منشور علي موقع "سيتزن لاب" حول الحكومات التي تستفيد من خدمات شركة "فين فيشر":  
<https://citizenlab.org/2015/10/mapping-finfishers-continuing-proliferation> أخرى زيارة 20 ديسمبر 2016

[5] بيان منشور علي موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان لـ 5منظمات حقوقية بعنوان "البحرين تسير باتجاه فرض تدابير لتركيز الرقابة على الإنترنت": <https://anhri.net/?p=172471> تاريخ النشر: 16 أغسطس 2016 آخر زيارة 20 ديسمبر 2016

[6] خبر في القدس العربي بعنوان "

تغريم الناشطة الجزائرية زليخة بلعربي بسبب وصفها مساعدي بوتفليقة بحريم السلطان"

<http://www.alquds.co.uk/?p=504023>

تاريخ النشر: 23 مارس 2016

تاريخ الزيارة: 16 نوفمبر 2016

[7] بيان في الشبكة العربية يدين حجب ومنع استخدام مواقع التواصل، تاريخ النشر: 20 يونيو 2016، تاريخ الزيارة 19 ديسمبر 2016

<http://anhri.net/?p=167723>

[8] <http://www.alarabiya.net/articles/2012/04/18/208633.html>

تاريخ الخبر: 2012

تاريخ التصفح: نوفمبر 2016

[9] <http://www.moutini.com/index.php/jordan-today/3729-2013-06-03-20-42-24>

تاريخ الخبر: يونيو 2013

تاريخ التصفح: نوفمبر 2016

[10] <http://www.netsec.org.sa/ar/dwabit.htm>

[11] خبر في شبكة الشروق السودانية بعنوان "تهاني تدعو شركات الاتصالات لتحقيق تطلعات الدولة"

نشر في 19 سبتمبر 2016، تاريخ الزيارة 17 ديسمبر 2016

[http://www.ashorooq.net/index.php?option=com\\_content&view=article&id=60923:2016-09-19-08-57-19&catid=37:2008-07-30-07-04-24&Itemid=29](http://www.ashorooq.net/index.php?option=com_content&view=article&id=60923:2016-09-19-08-57-19&catid=37:2008-07-30-07-04-24&Itemid=29)

[12] خبر في موقع القدس العربي بعنوان "سودانيون يقودون حملات سخط ومقاطعة لشركة اتصالات زادت تكلفة خدمات الإنترنت بنسبة 300%"

تاريخ النشر: 4 فبراير 2016، تاريخ الزيارة: 17 ديسمبر 2016

[13] فيديو على موقع يوتيوب لناشط يعلن سخطه على اجراءات اتخذتها شركة زين برفع الأسعار،

نشر بتاريخ 4 فبراير 2016، تاريخ الزيارة: 17 ديسمبر 2016

<https://www.youtube.com/watch?v=id61He1M5nA>

[14] خبر في الشبكة العربية بتاريخ 5 يناير 2016

<http://anhri.net/?p=157676>

[15] بيان للشبكة العربية يدين اقتحام مقاهي الإنترنت نشر بتاريخ 28 فبراير 2016

<http://anhri.net/?p=159849>

[16] خبر في بوابة النيلين بعنوان "الاتصالات السودانية تحجب بوابة النيلين ومواقع عربية وسعودية" نشر بتاريخ 2 مارس 2016، تاريخ الزيارة: 17 ديسمبر 2016

<http://www.alnilin.com/12755755.htm>

[17] موقع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية بتاريخ 31 مارس 2016، تاريخ الزيارة 17 ديسمبر 2016

[http://www.mcit.gov.sa/Ar/Communication/Pages/ReportsandStatistics/Tele-Reports-22061437\\_453.aspx](http://www.mcit.gov.sa/Ar/Communication/Pages/ReportsandStatistics/Tele-Reports-22061437_453.aspx)

[18] جريدة الوطن الكويتية بتاريخ 12 فبراير 2016، تاريخ الزيارة 16 ديسمبر 2016

<http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=467624>

[19] جريدة النهار الكويتية بتاريخ 1 نوفمبر 2016، وتاريخ الزيارة 16 ديسمبر 2016

<http://www.annaharkw.com/annahar/Article.aspx?id=695457>

[20] بيان مشترك لعدد من المنظمات الحقوقية صادر بتاريخ 22 يناير 2016، تاريخ الزيارة 16 ديسمبر

[/2016https://www.ifex.org/kuwait/2016/01/22/cybercrimes\\_law/ar](https://www.ifex.org/kuwait/2016/01/22/cybercrimes_law/ar/2016)

موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان

<http://anhri.net/?p=158414>

[21] موقع البوابة الإلكترونية الرسمية لدولة الكويت

<https://www.e.gov.kw/sites/kgoarabic/Forms/MediaLaw082016.pdf>

قانون رقم 8 لسنة 2016، ولائحته التنفيذية، تاريخ الزيارة 2 نوفمبر 2016

[22] خبر بعنوان «الإعلام» تلغي فقرة من قانون تنظيم الإعلام الإلكتروني

<http://www.alraimedia.com/ar/article/local/2016/11/01/719818/nr/nc>

تاريخ النشر 1 نوفمبر 2016، زيارة 2 نوفمبر 2016

[23] موقع الراي بتاريخ 28 يونيو 2016، تاريخ الزيارة 18 ديسمبر 2016

<http://www.alraimedia.com/ar/article/local/2016/06/28/690699/nr/kuwait>

[24] موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان

<http://anhri.net/?p=175029>

[25] موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان

<http://anhri.net/?p=164329>

[26] موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان

<https://anhri.net/?p=179123>

[27] موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان

<http://anhri.net/?p=148317>

<http://anhri.net/?p=145387>

<http://anhri.net/?p=148280>

[28] موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان

<http://anhri.net/?p=148581>

<http://anhri.net/?p=146581>

[29] موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان

<http://anhri.net/?p=142851>

[30] [http://www.intt.tn/upload/files/TB2\\_Mobile%20-%20Septembre%202016.pdf](http://www.intt.tn/upload/files/TB2_Mobile%20-%20Septembre%202016.pdf)

آخر تقرير صادر عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتونس في سبتمبر 2016 – تاريخ الزيارة 19 ديسمبر 2016

[http://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/documents/Loi\\_2015\\_26\\_fr.pdf](http://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/documents/Loi_2015_26_fr.pdf) [31]

نص قانون مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال على موقع البنك المركزي التونسي بتاريخ 26 أغسطس 2015- تاريخ الزيارة 19 ديسمبر 2016

<https://www.middleeastmonitor.com/20150602-tunisia-will-not-censor-internet> تاريخ الزيارة 17 ديسمبر 2016 [32]

<https://govtrequests.facebook.com/country/Tunisia/2015-H1> #تقرير فيسبوك للشفافية الأخير- تاريخ الزيارة 17 ديسمبر 2016 [33]

<https://www.google.com/transparencyreport/removals/government/TN/?hl=en> [34]

تقرير جوجل للشفافية الأخير- تاريخ الزيارة 17 ديسمبر 2016

<https://anhri.net/?p=158148> [35]

تاريخ النشر 18 يناير 2016 – تاريخ الزيارة 19 ديسمبر 2016

<https://anhri.net/?p=149610> [36]

تاريخ النشر 23 أغسطس 2015 - تاريخ الزيارة 19 ديسمبر 2016

<https://anhri.net/?p=151771> [37]

تاريخ النشر 1 أكتوبر 2015 – تاريخ الزيارة 19 ديسمبر 2016

<https://anhri.net/?p=148842> [38]

تاريخ النشر 9 أغسطس 2015 – تاريخ الزيارة 19 ديسمبر 2016

<https://www.hrw.org/ar/news/2016/11/30/297012> [39]

تاريخ النشر 30 نوفمبر 2016 – تاريخ الزيارة 19 ديسمبر 2016

[40]

<https://nawaat.org/portail/2015/12/17/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AC-%D8%B9%D9%86-%D8%B9%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D9%86-%D8%B9%D8%B2%D8%A9>

تاريخ النشر 17 ديسمبر 2015 – تاريخ الزيارة 20 ديسمبر 2016

[41] التقرير السنوي لوزارة النقل والاتصالات العمانية، تاريخ الزيارة 20 ديسمبر 2016

<http://www.motc.gov.om/Ann/2015Ar/index.html#74>

[42] خير بعنوان 7.2% زيادة في أعداد مستخدمي الهاتف الثابت بنهاية نوفمبر في صحيفة عمان تاريخ الزيارة 21 ديسمبر 2016

<http://omandaily.com/?p=418431>

[43] بيان المرصد العماني لحقوق الإنسان بعنوان مستجدات قضية “الزمن” واحتجاز صقر البلوشي وإضراب حمود الشكيلي – صادر بتاريخ 16 أكتوبر 2016

<http://anhri.net/?p=176493>

[44] خير بعنوان تأجيل محاكمة الكاتب حمود الشكيلي إلى 11 أكتوبر 2016، ونشر في 28 سبتمبر 2016

<http://anhri.net/?p=175218>

[45] بيان للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان بعنوان الشبكة العربية تدب استممرار التنكيل بالمدافع الحقوقي سعيد جداد، صادر في 1 ديسمبر 2015

[46] حساب مجلة مواطن على موقع تويتر

<https://twitter.com/MowatinOman/status/687510936723288064>

زيارة 30 أكتوبر 2016

[47] بيان صادر عن المرصد العماني لحقوق الإنسان بعنوان مجلة إلكترونية تتوقف عن النشر، وملاحقة مواطنين أبدو فكرة الحوار الوطني <http://anhri.net/?p=158314> تاريخ النشر 21 يناير 2016، تاريخ الزيارة 20 ديسمبر 2016

[48] <http://www.alarabiya.net/ar/Arab-and-world/2016/03/18/%D9%81%D8%B6%D9%8A%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D8%A3%D8%B3%D8%A6%D9%84%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%B7%D9%8A%D9%86.html>

تاريخ الخبر: 18 مارس 2016،.. زيارة: 3 سبتمبر 2016

<http://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2016/04/lebanon-internet-scandal-israel-corruption-illegal-stations.html> [49]

تاريخ الخبر: 18 إبريل 2016، زيارة: 3 سبتمبر 2016

<http://www.youm7.com/story/2015/4/16/%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%84%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AA-%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%8A%D8%AA%D8%B6%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%A9-%D9%83%D9%84-%D9%85%D9%86/2143499> [50]

تاريخ الخبر: 16 إبريل 2015

تاريخ التصفح: 4 سبتمبر 2016

<http://www.alarabiya.net/ar/Arab-and-world/egypt/2016/05/10/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%84%D9%84%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%85.html> [51]

تاريخ الخبر: 10 مايو 2016

تاريخ التصفح: 4 سبتمبر 2016

<http://ara.reuters.com/article/internetNews/idARAKCN0WY4G7--3>

تاريخ التقرير: 1 إبريل 2016

تاريخ التصفح: 4 سبتمبر 2016

[http://www.huffpostarabi.com/2016/04/21/story\\_n\\_9748850.html-1](http://www.huffpostarabi.com/2016/04/21/story_n_9748850.html-1) [52]

تاريخ النشر: 21/04/2016

تاريخ الاطلاع: 25/7/2017

<https://www.madamasr.com/ar/2017/07/05/news/u/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9--2%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%EF%BB%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%AA-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%81>

تاريخ النشر: 5/7/2017

تاريخ الاطلاع: 25/7/2017

[53] خبر في موقع دوت مصر في 16 ديسمبر 2016، تاريخ الزيارة: 7 مايو 2016

<http://bit.ly/2wyT0hV>

تقارير

#### مواقع أخرى

فهرس قضايا الشأن العام  
أولاد البلد  
جريدة وصلة  
مكتبات الكرامة  
الموقع القديم

#### مبادرات الشبكة

كاتب  
سجناء الرأي  
قضايا  
هموم  
المكتبة العامة  
افهم دارفور  
المبادرة العربية لإنترنت حر



متوفرة تحت رخصة المشاع الإبداعي، 4.0

(يتوجب نسب المواد إلى «Anhri» - يحظر استخدام العمل لأية غايات تجارية - يُحظر القيام بأي تعديل، تحوير أو تغيير في النص)  
العنوان: 45 شارع النصر، ميدان الجزائر-المعادي الجديدة-القاهرة.

